

فكرة تجزئة العقد دراسة مقارنة في القانون المدني

أ.م.د. إسماعيل نامق حسين خالد خورشيد حسين**

* قسم القانون/ كلية القانون، جامعة السليمانية- اقليم كردستان العراق; قسم القانون/
كلية القانون، جامعة جيهان- السليمانية- اقليم كردستان العراق.
** باحث وطالب ماجستير.

الملخص

تعتبر فكرة تجزئة العقد موضوعاً مهماً في القانون المدني، لما تمتاز به من خصوصية، لكونه يعد استثناء على وجوب تنفيذ العقد ككل، وعلى الرغم من انه يؤدي اعماله الى عدم انتاج العقد لكل آثاره بل بعض آثاره، الا انه يعد وسيلة مهمة لا يمكن الاستغناء عنها للمحافظة على حياة العقد، وعدم التضحية بالجزء السليم بسبب تعيب الجزء الاخر، سواء كان يعيب البطلان او الانحلال، وباعتمادنا في بحثنا المنهج التحليلي المقارن بين موقف القوانين المقارنة لموضوع البحث، تبين لنا بان فكرة تجزئة العقد تطبيقاته موجودة في نصوص متفرقة من التقنين المدني للقوانين المقارنة، ولكن لم يتم جمع تطبيقاته تحت مسمى نظرية مكتملة الجوانب، وعليه فاننا نوصي المشرع العراقي بضرورة تنظيم فكرة تجزئة العقد، وذلك عن طريق جمع تطبيقاتها وتحديد شروطها ونطاقها والاساس القانوني الذي تستند اليه في نظرية مكتملة الجوانب، وذلك للدور الذي تساهم فيه هذه الفكرة القانونية في الحفاظ على حياة العقد واستقرار المراكز القانونية للمتعاقدين، وتقليلاً للاجتهادات الفقهية والقضائية بشأنها.

پوخته

بیروکھی به شهبه شکردنی گریبه ست

تویژینه وه یه کی به راوردکاریه له یاسای شارستانی

بیروکھی به شهبه شکردنی گریبه ست به بابه تیکی گرنکی یاسای شارستانی هه ژمار ده کریت، به هوئی نه وه خه سلته و تایبه مه ندیانه ی که هه یه تی، چونکه به هه لاوێرد هه ژمار ده کریت له سه ر پابه ند بوون به جیبه جیکرنی گریبه ست به ته واوی، سه ره رای نه وه ی کارپیکردنی ده بیته هوئی نه هاته ندی سه رجه م ئاسه واره کانی گریبه ست، و ته نها به شیکیان دینه دی، به لام به نامرازیکی گرنکی هه ژمار ده کریت و ناتوانریت ده سته برداری لی بکریت، چونکه هاوکار ده بیت له پاراستنی ژیا نی گریبه سته که، له ریگه ی قوربانی نه دان به به شه دروسته که ی گریبه ست به هوئی له که دار بونی به شه که ی تری، جا چی به له که داری پوچه ل بیت یان هه لوه شانده وه بیت، وه به پشت به ستمان به میتودی شیکاری به راوردکاری نیوان هه لوئیستی یاسا به راوردکاریه کانی بابته تی ئه م تویژینه وه یه، بۆمان پروون بویه وه که به کاره یانی بیروکھی به شهبه شکردنی گریبه ست بوونی هه یه له ده قه یاسایه جیاوازه کانی یاسا به راوردکاریه کان، به لام به کاره یانی نه کانی کو نه کراوه ته وه له ژیر ناوی بیروکھی به کی ته واو کراو له سه رجه م لایه نه کانیدا، بۆیه یاسادانه ری عیراقی راده سپیرین بۆ ریگه ستنی نه وه بیروکھی به به بنه مای پروون و دیار، له ریگه ی کوکردنه وه ی به کاره یانی نه کانی و دیاریکردنی مه رجه کانی و مه ودای کارپیکردنی و نه وه بناغه یاسایه که پشتی پی ده به ستیت له بیردۆزیکی ته واو کراو له سه رجه م لایه نه کانیدا، له بهر رۆلی نه وه بیروکھی یاسایه له به شداریکردن له پاراستنی ژیا نی گریبه ست و سه قامگیری ناوه ند ه یاسایه کانی لایه نکانی گریبه ست، وه ره ها بۆ که مکردنه وه ی حوکم و را جیاوازه کان.

Abstract

The Notion of Contract Segmentation

A Comparative Study in Civil Law

The notion of segmentation of the contract is an important subject in the Civil Code, because of its particularity, as it is an exemption to the obligation of the implementation of the contract as a whole, and although it leads to the inability of producing the contract and its effects, but for some of its effects, despite that, it is an important Instrument that cannot be dispensed of and without which maintaining the life of the contract cannot occur, further, so that to avoid sacrificing the proper part because of the defect of the other part, whether the contract is defected as invalid or annulled, this research has depended on and by adopting comparative Research/Analytical Methods between the position of comparative laws for the subject of the research, we observed that the idea of segmentation of the contract and its applications are found in different texts of the codified and comparative civil laws, but its applications have not been collected under the name of a complete theory, therefore, we recommend that the Iraqi legislator should organize the idea of Segmentation of the contract, and that is by collecting its applications and their terms and conditions, scope and the legal basis on which the theory is based on as a complete theory. And the stability of the legal centers of contractors, and to reduce jurisprudence and jurisprudence. This is because of the role that this legal concept contributes to the preservation of the life of the contract and the stability of the legal centers of the contractors, and to reduce judicial and jurisprudential interpretations.

المقدمة

يبرم العقد لأجل حصول اطرافه على المنفعة التي يراد تحقيقها من خلال العملية التعاقدية، ولأجل تحقيق هذا الهدف يجب تنفيذ العقد ككل، بيد ان الامور لا تسير دائماً على هذا النحو، اذ قد يعترض جزء من العقد بعض العوارض تؤدي الى عدم امكانية تنفيذه كلياً، سواء كان في شروطه واركانه، ام في الالتزامات المترتبة عليه، وفي حالة عدم امكانية تفادي العارض، يكون امام العملية التعاقدية احد الخيارين، اما زواله كلياً، او زوال الجزء المعيب وبقاء الجزء السليم من العقد، أي تجزئة العقد.

أولاً : أهمية البحث

تتمثل اهمية هذا البحث في انه يتناول مشكلة من ادق المشاكل القانونية في القانون المدني، وهي مشكلة تعيب العقد جزئياً، سواء اكان بعيب البطلان او الانحلال، ونظراً لجسامة خطورة زوال العقد كله، فإن المشرع غالباً ما يحاول تفاديه او على الاقل اضعاف تأثيره، وتجزئة العقد هي احدى الوسائل التي يستعملها المشرع لتحقيق هذا الهدف، وتدور تجزئة العقد حول فكرة واحدة، وهي انقاذ العقد من العيب الجزئي الذي اصابه، واعادته الى الحياة، وتفادي الزوال الكلي للعقد عن طريق ازالة الجزء المعيب منه فقط، ونظراً لان تجزئة العقد هي استثناء على وجوب تنفيذ العقد ككل، وغالباً ماتحظى الاستثناءات باهتمام اكبر من الفقهاء، فانه يعد امراً مهماً ضبط حدود هذا الاستثناء لتجنب التوسع فيه، وذلك لتفادي الاجتهادات الفقهية والقضائية بصدده، ولأجل تحقيق هذا الهدف اخترنا موضوع بحثنا تحت عنوان (فكرة تجزئة العقد).

ثانياً : مشكلة البحث

تتجسد المشكلة الاساسية التي يثيرها موضوع البحث في ان الصعوبات العلمية والعملية التي تثيرها مسألة تجزئة العقد لا سيما فيما يتعلق بالحكم القانوني لها في القانون العراقي والقوانين المقارنة تجعلها محلاً للنقاش والتجاذبات الفقهية، خصوصاً ان تجزئة العقد تتعارض

من القوة الملزمة للعقد التي تقضي بتنفيذ العقد ككل، وقد تسمح هذه القوانين تارة بتجزئة العقد بارادة المتعاقدين استناداً الي مبدأ سلطان الارادة، وقد تفرض تارة اخرى التجزئة دون الاكترتات لارادة المتعاقدين، وقد تفرض تارة ثالثة عدم التجزئة على الرغم من توجه ارادة المتعاقدين الى تجزئة العقد، وغيرها من الفرضيات التي يقرها المشرع عند التعيب الجزئي للعقد، كل هذا يدفعنا الى البحث في فكرة تجزئة العقد من خلال ايجاد التعريف المناسب لتجزئة العقد وتحديد شروطها ونطاق اعمالها والاساس القانوني الذي تستند اليه وتمييزها عما يشبهها من اوضاع قانونية.

ثالثاً : منهجية البحث

نعتمد في هذا البحث منهجاً تحليلياً ومقارناً، إذ نعقد المقارنة بين القانون المدني العراقي والقانون المدني المصري والقانون المدني الفرنسي، فيما يتعلق بتناول كل منها فكرة تجزئة العقد، ثم نقوم بتحليل النصوص التشريعية في هذه القوانين الثلاثة، وكذلك نعرض ونحلل الاراء الفقهية ومناقشتها وترجيح ما نراه أحق بالترجيح.

رابعاً : خطة البحث

من اجل الاحاطة بموضوع البحث، نقوم بتقسيم البحث على الشكل الآتي:

المبحث الأول : مفهوم تجزئة العقد
المطلب الأول : تعريف تجزئة العقد
المطلب الثاني : شروط اعمال تجزئة العقد
المبحث الثاني : معالم تجزئة العقد
المطلب الأول : نطاق تجزئة العقد واساسها القانوني
المطلب الثاني : تمييز تجزئة العقد عن بعض ما يشبهه من اوضاع قانونية
الخاتمة

المبحث الاول

مفهوم تجزئة العقد

نظراً لان القوانين المقارنة لم تضع تعريفاً لتجزئة العقد واكتفت بإيراد تطبيقات لها، ولكي تتمكن من تحديد المفهوم القانوني لتجزئة العقد ولتكوين صورة واضحة وشاملة عنها، لابد من البدء في وضع تعريف جامع شامل لها استناداً الى تلك التطبيقات وآراء الفقهاء بصدها وما يشتهب معها من اوضاع قانونية هذا من جانب، ومن جانب اخر يتعذر اكمال تحديد مفهوم اي وضع قانوني ذات تطبيقات متعددة من دون بيان شروط اعماله، لانه فقط بتوافر هذه الشروط تتحدد الآثار القانونية التي يقضي بها هذا الوضع القانوني، وعليه فاننا سنقسم هذا المبحث الى مطلبين، نبين في المطلب الاول تعريف تجزئة العقد، وفي المطلب الثاني نحدد شروط اعماله.

المطلب الاول

تعريف تجزئة العقد

نتعرض لتعريف تجزئة العقد من ناحيتين، في الاصطلاح اللغوي اولاً، وفي الاصطلاح القانوني ثانياً.

أولاً / في الاصطلاح اللغوي:

تجزئة العقد لفظ مركب من كلمتين (تجزئة) و(العقد)، لذلك يقتضي تعريف كل منهما في اللغة.

فالتجزئة في اللغة هي جعل الشئ اجزاء ، و (جَزَأَهُ) من باب قطع، و (جَزَأَهُ تَجْرِيَةً) قسمه اجزاء^١ ، و(تَجَزَأَ) أي تَبَعَّضَ ، ومنه (أَخَذُوا مَالَهُ فَبَعَّضُوهُ) أي فَرَّقُوهُ أَجْزَاءً^٢ .

^١ محمد بن ابي بكر بن عبدالقادر الرازي، مختار الصحاح، الجزء الاول، الطبعة الخامسة، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٩، ص٥٧.

^٢ محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، الجزء الثامن عشر، دارالهداية، دون مكان النشر، دون سنة النشر، ص٢٤٥.

والعَقْدُ دُ في اللغة (بفتح فسكون) يعني الضَّمان والعهد، والعَقْدُ نقيض (الحلِّ)، و(العَقْد) مصدر عَقَدَه يَعْقِدُه وتَعْقِدًا وَعَقْدَةً، و(تَعَاقَدَ القَوْمُ) تَعَاهَدُوا^١، وقال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾^٢.

ثانياً / في الاصطلاح القانوني :

كما هو معلوم انه اذا نشأ العقد بتوافق ارادتين وذلك باقتران القبول بالايجاب، وكان العقد خالصاً مما يمكن ان يعتوره من العيوب التي قد تؤدي الى بطلانه او فسخه او تعديله وما الى ذلك من احوال، فإن العقد يستكمل قوته الملزمة، ويجب على كل من المتعاقدين ان يقوم بتنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه^٣، وقد نصت القوانين المقارنة^٤ على مبدأ القوة الملزمة للعقد، وذلك باعتمادها قاعدة (العقد شريعة المتعاقدين).

وهذا يعني، ان الأصل هو عدم تجزئة العقد، اي وجوب ان يكون تنفيذ العقد بالكامل هو الطريق الطبيعي لزوال الرابطة العقدية وانتهائها كما يراد لها^٥، فالعقد ينقضي بتنفيذ الالتزامات التي ينشئها، وهذا هو مصيره المألوف^٦، فالتنفيذ الكامل يحقق الغاية التي ابرم من اجلها العقد، بيد ان الامور لا تسير وفق هذا الاصل دائماً، اذ قد يعترض تنفيذ العقد بعض

^١ أبو الفضل جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، الجزء الثالث، الطبعة الثالثة، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ، ص٢٩٦-٢٩٧.

^٢ سورة المائدة، الآية (١).

^٣ حسين عامر، القوة الملزمة للعقد، الطبعة الاولى، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٤٩، ص١٠.

^٤ نصت المادة (١/١٤٦) من القانون المدني العراقي على انه " اذا نفذ العقد كان لازماً ولا يجوز لأحد العاقدين الرجوع عنه ولا تعديله إلا بمقتضى نص في القانون أو بالتراضي "، ونصت المادة (١/١٤٧) من القانون المدني المصري على انه "العقد شريعة المتعاقدين، فلا يجوز نقضه ولا تعديله إلا باتفاق الطرفين، أو للأسباب التي يقرها القانون"، ونصت الفقرة الاولى والثانية من المادة (١١٣٤) من القانون المدني الفرنسي قبل تعديل سنة (٢٠١٦) على انه "١- تقوم الاتفاقيات المبرمة بشكل قانوني مقام القانون بالنسبة إلى من أبرموها. ٢- ولا يمكن الرجوع عنها إلا براضهم المتبادل أو للأسباب التي يجيزها القانون"، ونصت المادة (١١٠٣) من قانون العقود الفرنسي الجديد على انه " تنزل العقود المبرمة على الوجه القانوني منزلة القانون بالنسبة للذين أنشؤوها"، وكذلك نصت المادة (١١٩٣) من نفس القانون على انه "لا يجوز تعديل العقود أو نقضها إلا بالرضاء المتبادل لأطرافها، أو للأسباب التي يقرها القانون".

^٥ فوزي كاظم المياحي، انحلال العقد (الفسخ والاقالة)، مكتبة الصباح، بغداد، ٢٠١٥، ص٩.

^٦ د.عبدالرزاق احمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الاول، المجلد الثاني، الطبعة الثالثة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٠، ص٧٧٦.

الاحوال التي قد تؤدي الى عدم تنفيذه بالكامل وبالتالي تنفيذه جزئياً، وبهذا يكون الاستثناء هو تجزئة العقد، ولكن عند حصول هذه الاحوال يصبح اعمال التجزئة هو الاصل، والاستثناء هو عدم اعماله، فهناك بعض الحالات ضمن هذه الاحوال قد يفرض المشرع عدم التجزئة اعتبارات معينة كالنظام العام على الرغم من توافر شروط التجزئة، اي يصبح عدم التجزئة هو استثناء على الاستثناء الذي هو التجزئة.

وهذه الاحوال قد تحصل في مرحلة تكوين العقد وتظهر تبعاتها او آثارها في مرحلة تنفيذ العقد، كحالة كون جزء من العقد باطلاً^١ او موقوفاً (قابلاً للإبطال)^٢، فيبطل الجزء الباطل ويظل الجزء الآخر عقداً مستقلاً صحيحاً منتجاً لآثار.

وقد تحصل هذه الاحوال في مرحلة تنفيذ العقد بعد نشوئه صحيحاً، كحالة تنفيذ جزء من العقد وبقاء الجزء الآخر دون تنفيذ، فأما ينقضي الجزء المتبقي بحكم القانون، كعقد الايجار المبرم لمدة تزيد على ثلاث سنوات من قبل من له حق الادارة فقط، فتنقص المدة الى ثلاث سنوات^٣، او يزال بقرار من القاضي، كحالة التنفيذ الجزئي للعقد، فللقاضي ان يقضي- بالفسخ الجزئي للعقد بموجب سلطته التقديرية^٤، او يزال باتفاق الطرفين، فكما يجوز الغاء العقد كله باتفاق الطرفين^٥، فمن باب اولي يجوز الغاء جزء من العقد، كحالة الاتفاق على انتهاء عقد

^١ العقد الباطل هو "الذي لا يصح اصلاً، أي بالنظر إلى ذاته، أو لا يصح وصفاً، أي بالنظر إلى أوصافه الخارجية". ينظر في هذا الصدد: د.عبدالمجيد الحكيم وآخرون، الوجيز في نظرية الالتزام، مصادر الالتزام، الجزء الاول، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، دون سنة النشر، ص١٢١.

^٢ استخدم المشرع المدني العراقي عبارة (العقد الموقوف) للدلالة على العقد الصحيح الغير نافذ بسبب تعييبه بعيب من عيوب الارادة، بينما استعمل كل من المشرع المدني المصري والفرنسي عبارة (العقد القابل للإبطال) للتعبير عنه.

^٣ المادة (٧٢٤) من القانون المدني العراقي، والمادة (٥٥٩) من القانون المدني المصري.

^٤ د.مصطفى عبدالسيد الجارحي، فسخ العقد، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨، ص١٠٧. وينظر كذلك: د.عبدالحى حجازي، مدى خيار الدائن بين التنفيذ والفسخ، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، تصدرها كلية الحقوق بجامعة عين شمس، العدد الاول، السنة الاولى، المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٥٩، ص١٨٦.

^٥ المادة (١/١٤٦) من القانون المدني العراقي، والمادة (١/١٤٧) من القانون المدني المصري، والمادة (٢/١١٣٤) من القانون المدني الفرنسي، والمادة (١١٩٣) من قانون العقود الفرنسي الجديد.

الايجار محدد المدة قبل انتهاء مدته باتفاق الطرفين دون المساس بما تم تنفيذه من العقد^١، او من قبل احد الطرفين، بأن ينفرد بازالة جزء من العقد والاحتفاظ بالجزء الآخر، كحالة انتهاء عقد الاعارة بالارادة المنفردة للمعير اذا عرضت له حاجة عاجلة غير متوقعة لمحل الاعارة، ففي هذه الحالة تتم تجزئة العقد، لانه تم تنفيذ جزء من العقد وألغي الجزء الاخر^٢.

وبناءً على العرض السابق، يظهر لنا ان تجزئة العقد كوضع قانوني تطبيقاته موجودة في نصوص متفرقة من التقنين المدني للقوانين المقارنة، ولكن لم يتم جمع تطبيقاته تحت مسمى نظرية مكتملة الجوانب.

وعن تعريف تجزئة العقد كاصطلاح قانوني، فلم نجد تعريفاً لها ضمن نصوص القانون المدني للقوانين المقارنة، على الرغم من انه تم التطرق الى مصطلح تجزئة العقد او مرادفاته او تجزئة الالتزامات العقدية في عدة مواضع من نصوص هذه القوانين^٣، وعلى كل حال، فان هذه عادة المشرع، حيث يتجنب تعريف الافكار والمفاهيم القانونية التي ترد ضمن نصوص القوانين، ويحيل الى الفقه مسألة ايجاد التعريف المناسب، ونحن نتفق مع هذا التوجه، لكونه يساهم في اثراء الفقه القانوني.

وانقسم الفقه القانوني في هذا الصدد على اتجاهين، نظر اتجاه فقهي الى العقد كوحدة واحدة لا تقبل التجزئة، وذهب اتجاه آخر الى ان العقد قابل للتجزئة في بعض الحالات وبشروط معينة.

ففي الاتجاه المؤيد لوحدة العقد وعدم جواز تجزئته، ذهب رأي^٤ الى القول بان مبدأ تفرق العقد يعني "انه لا يجوز لأحد المتعاقدين، بزعم عدم الاخلال بالتوازن العقدي اي بالتناسب القائم بين اداءاتهما المتبادلة ان يلزم العاقد الآخر بجعل العقد منتجاً لبعض فقط من آثاره القانونية".

^١ د.عبدالحي حجازي، عقد المدة او العقد المستمر والدوري التنفيذ، مطبعة جامعة فؤاد الاول، القاهرة، ١٩٥٠، ص٢٢٩-٢٣٠.

^٢ المادة (٨٦٢/أ) من القانون المدني العراقي، والمادة (٦٤٤/أ) من القانون المدني المصري، ولكن المادة (١٨٨٩) من القانون المدني الفرنسي تطلبت موافقة القاضي على انتهاء الاعارة.

^٣ تنظر على سبيل المثال المادة (٧٢٠) و(٣٣٦) و(٥٤٣) من القانون المدني العراقي، والمادة (١/٥٥٧) و(٣٠٠) و(٤٣٨) من القانون المدني المصري، والمادة (١٢١٧) و(١٢١٨) من القانون المدني الفرنسي.

^٤ د.عصام انور سليم، قاعدة عدم تجزئة التصرف القانوني، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠١٦، ص٨.

وذهب رأي آخر^١ الى تعريف عدم تجزئة التصرف القانوني بأنه " هو وحدة التصرف القانوني المبني على اساس الارادة التي لايجوز تجزئتها، سواء كانت إرادة منفردة ام ارادة مشتركة في صورة عقد. والتي ارتضت ان يكون التصرف القانوني كلاً لا يتجزأ سواء أكان في إبرام أم التنفيذ أم الآثار القانونية من حقوق والتزامات أم الفسخ".

والذي يفيدنا من عرض تعريف عدم تجزئة العقد او التصرف القانوني في هذا الاتجاه، وان كان موضوعنا عكس ذلك وهو تجزئة العقد، انه يمكن إلامام من خلاله بمعنى تجزئة العقد. اما في الاتجاه الذي يرى بأن العقد قابل للتجزئة، فكانت محاولات تعريف تجزئة العقد قليلة جداً ولا تتناسب مع اهمية هذه الفكرة القانونية، وان اغلب هذه المحاولات بينت معنى تجزئة العقد عند تناولها انتقاص العقد او شروطه، على الرغم من وجود بعض الاختلافات بين الفكرتين.

وذهب رأي فقهي^٢ عند تحليله لنص المادة (١٣٩) من القانون المدني العراقي الى القول " بأن المقصود بفكرة انتقاص العقد هو تجزئته في حالة ما اذا انصب على محل بعضه قابل لترتب اثر العقد عليه وبعضه ليس كذلك".

وذهب رأي فقهي^٣ الى القول بأن المشرع المدني المصري قد قرر مبدأ تجزئة العقد بشروط معينة، وذلك عندما نص على حالات البطلان الجزئي (انتقاص العقد) في المادة (١٤٣) من تقنينه المدني.

وعلى كل حال، فان حالات تجزئة العقد لا تقتصر على حالة بطلان جزء من العقد وبقاء الآخر، اي لا تقتصر على حالة انتقاص العقد فقط، بل تمتد لتشمل جميع حالات انقضاء جزء من العقد وبقاء الجزء الآخر، سواء اكان ذلك بالبطلان الجزئي او بالانحلال الجزئي.

وقد ورد تعريف فقهي لتجزئة العقد، وجاء فيه بأنه " تجزئة العقد تعني زوال جزء من العقد او ازالته دون تنفيذ وبقاء الجزء الآخر، بوصفه عقداً مستقلاً، بمقتضى نص القانون " ^١.

^١ عقيل حمد فاضل الدهان، عدم تجزئة التصرف القانوني في القانون المدني، اطروحة دكتوراه قدمت الى كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص ١٢.

^٢ د.حسن علي الذنون، اصول الالتزام، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٠، ص ١٢٢.

^٣ د.سمير عبدالسيد تناغو، مصادر الالتزام، الطبعة الاولى، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، ٢٠٠٩، ص ٩٣.

الا اننا نرى بانه هناك عدة اوجه للقصور في التعريف الأخير، فلم يكن تعريفاً جامعاً شاملاً لكل حالات تجزئة العقد، فحالات تجزئة العقد لا تقتصر على الحالات المذكورة في التعريف، بل تشمل ايضاً حالة تجزئة او انقسام الالتزامات المترتبة على العقد، فقد لا ينقضي جزء من العقد ولكن جزء من الالتزامات العقدية تنقضي، كحالة وجود اتفاق بين المتعاقدين على الاعفاء من المسؤولية التي تترتب عن عقد ما، بصياغة عامة لا تقتصر على الاعفاء من الخطأ اليسير، وكما نعلم انه بموجب القانون المدني العراقي والمصري، لا يعتبر هذا الشرط صحيحاً الا بالنسبة للخطأ اليسير دون الغش والخطأ الجسيم^٢، ونظراً لأن نصوص القوانين المقارنة^٣ تتميز بعمومية التطبيق في مجال انقاص العقد، لتكون صالحة لمواجهة كافة حالات وصور البطلان الجزئي طالما امكن الفصل بين ما يبطل و ما يبقى صحيحاً من العقد، حتى ولو تمثل ذلك في آثار العقد وليس محتواه، لذلك ان البطلان في هذه الحالة يقتصر على آثار الشرط في مجال الاعفاء من المسؤولية عن الخطأ الجسيم والغش، اما بالنسبة لأثر الشرط في مجال الاعفاء من المسؤولية المترتبة على الخطأ اليسير، فيبقى شرط الاعفاء من المسؤولية صحيحاً وتنفيذ آثاره، وعليه فان تجزئة العقد في هذا المثال يتعلق بالآثار التي تترتب على العقد، حيث ترد الازالة على آثار العقد دون تغيير ظاهر في العقد ذاته^٤، وكذلك لم يرد في هذا التعريف مصدر تجزئة العقد والاساس الذي يستند اليه، والغاية التي تقررت من اجلها.

وبناءً على ما سبق، فإنه يمكننا تعريف مانع جامع لكل حالات تجزئة العقد، بحيث يتناسب مع اهمية هذا الوضع القانوني، وعليه فاننا نعرف تجزئة العقد بأنه: ((هو زوال جزء من العقد او جزء من الالتزامات المترتبة عليه بحكم القانون او الاتفاق، او ازالته بالارادة المنفردة او بالاتفاق او بحكم المحكمة، وبقاء الجزء الآخر كعقد مستقل يرتب آثاراً خاصة به، بغية تحقيق ارادة المتعاقدين او العدالة العقدية، هذا كله في ظل عدم وجود مانع قانوني او طبيعي او شخصي)).

^١ عبدالامير جفات كروان، تجزئة العقد، رسالة ماجستير قدمت الى كلية القانون، جامعة بابل، ٢٠٠٨، ص ١٢.
^٢ المادة (٢/٢٥٩) من القانون المدني العراقي، والمادة (٢/٢١٧) من القانون المدني المصري، واما بالنسبة للقانون المدني الفرنسي، فلا يوجد نص حول جواز او عدم جواز اتفاقات الاعفاء من المسؤولية العقدية.
^٣ المادة (١٣٩) من القانون المدني العراقي، والمادة (١٤٣) من القانون المدني المصري، والمادة (١١٨٤) من قانون العقود الفرنسي لسنة ٢٠١٦.
^٤ ابراهيم الدسوقي ابو الليل، مجال وشروط انقاص التصرفات القانونية، بحث منشور في مجلة الحقوق، تصدرها كلية الحقوق في جامعة الكويت، السنة الحادية عشر، العدد الثاني، ١٩٨٧، ص ٨٥-٨٦.

المطلب الثاني

شروط اعمال تجزئة العقد

بناءً على ما أوردناه من تعريف، فإنه إذا حصل حال من الاحوال التي تؤدي الى تجزئة العقد، ثمة شروط لا بد من تحققها لحصول التجزئة، وبغيابها يتعذر اعمال التجزئة، وهذه الشروط هي :

أولاً / ان تحصل التجزئة بعد نشوء العقد :

لإعمال التجزئة لعقد ما، يتطلب ان يكون هذا العقد متراخي^١ او مرجأ التنفيذ، اي ان العقد قام ولم يتم تنفيذه بعد، او تم تنفيذ جزء منه ولم يتم تنفيذ الجزء الآخر، أو ان تكون الالتزامات العقدية لم تنفذ كلها، ويعترض العقد عارض يؤدي الى عدم تنفيذه بالكامل، ويترتب عليه اعمال التجزئة، وهذا يعني انه اذا كان العقد قد تم تنفيذه بالكامل، فلا مجال لاعمال التجزئة، هذا بالنسبة لتجزئة العقد بسبب الانحلال الجزئي.

اما اذا حصلت التجزئة بسبب بطلان جزء من العقد، فانها تحصل حتى ولو تم تنفيذ العقد بالكامل، لانه بموجب القوانين المقارنة^٢ اذا وقع البطلان الكلي للعقد، فانه يكون له اثر رجعي باعادة الحال الى ما كان عليه قبل العقد، واذا استحال ذلك جاز الحكم بتعويض عادل، واننا نرى بان الامر نفسه يسري بالنسبة لتجزئة العقد بسبب بطلان جزء من العقد، فيعاد الحال الى ما كان عليه قبل العقد، لان جزء من العقد يبطل، وآثار البطلان هي واحدة سواء كان كلياً او جزئياً، وبغض النظر عن التنفيذ الكلي او الجزئي للعقد.

ثانياً / ان يقتصر سبب الزوال او الازالة على جزء من العقد او الالتزامات المترتبة عليه:

ويشترط ايضاً لاعمال التجزئة، ان يقتصر سبب الزوال على جزء من العقد او الالتزامات العقدية المترتبة عليه، وهذا الشرط بديهي، لانه يتعذر اعمال التجزئة اذا لم يوجد سبب لزوال جزء من العقد، وايضاً يتعذر ذلك اذا شمل سبب الزوال العقد كله^٣.

^١ العقد المتراخي التنفيذ هو العقد الذي يفصل بين ابرامه وبين تنفيذ جميع الالتزامات الناشئة عنه، فترة زمنية طويلة نسبياً بحيث تسمح بتغير الظروف خلالها.

ينظر: د. سليمان مرقس، نظرية العقد، دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة، ١٩٥٦، ص ٣٣٩.

^٢ المادة (١٣٨) من القانون المدني العراقي، والمادة (١٤٢) من القانون المدني المصري، والمادة (١١٧٨) من قانون العقود الفرنسي لسنة ٢٠١٦.

^٣ د. عبدالعزیز المرسي، نظرية انقاص التصرف القانوني في القانون المدني المصري، دون مكان النشر، ٢٠٠٦، ص ٤٢٠.

فبالنسبة لحالة تجزئة العقد لبطان جزء منه، فانه يشترط ان يقتصر- البطلان على هذا الجزء، ولا يمتد الى الاجزاء الاخرى، لانه لو كان العقد باطلاً في جميع اجزائه، لما كان من الممكن حصول التجزئة، فأى جزء من العقد يبقى بعد ازالة الجزء الباطل يكون باطلاً ايضاً^١.
والحال نفسه بالنسبة لحالة تجزئة العقد بسبب انحلال او فسخ جزء من العقد وذلك لتعيب جزء منه، فانه يشترط ان يقتصر سبب الزوال او الازالة على جزء من العقد، واذا امتد الى جميع اجزاء العقد، فانه يتعذر اعمال التجزئة، وبالتالي اما ان يحل او يفسخ العقد كله او يبقى كله.

ثالثاً / ان يبقى الجزء الآخر من العقد صالحاً لاعمال حكمه مع استقرار طبيعته القانونية :
ويراد بهذا الشرط ، أنه من الضروري لاعمال تجزئة العقد ان يكون الجزء المتبقي منه قابلاً للوجود الذاتي المستقل، بحيث يرتب نفس الآثار التي كان يرتبها العقد الاصلي، على الرغم انقاص هذه الآثار، بقدر ماتم ازالته من العقد نتيجة لتجزئته^٢.

ولا يكون العقد مستقلاً وقابلاً لاعمال حكمه، وله كافة مقومات البقاء، إلا اذا توافرت فيه اركان وشروط اي عقد من محل ورضا وسبب، لكن دون ان يعني تحوله بهذه الاركان والشروط الى نوع آخر من العقود يختلف عن العقد الذي تم تجزئته، فالتجزئة لاتعني سوى تغيير للعقد من الناحية الكمية وليس الكيفية^٣.

وهذا يعني انه يجب ان تستقر الطبيعة القانونية للعقد بعد تجزئته، اي يجب ان لا يؤدي بتر بعض الاجزاء من العقد او آثاره الى تغيير في وضعه القانوني، بمعنى أن لا يؤدي الى تغيير في نوعه وطبيعته، اما اذا كان العقد بعد ازالة جزء منه، قد اصبح نموذجاً قانونياً آخر غير الذي كان ينتمي اليه في الاصل قبل التجزئة، ففي هذه الحالة لانكون امام تجزئة العقد، بل نكون امام تحول العقد^٤.

^١د.عبدالرزاق احمد السنهوري، مصادر الحق في الفقه الاسلامي، ج٤، الطبعة الثانية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ١٩٩٨، ص٩٩.

^٢د.ابراهيم الدسوقي ابوالليل، مجال وشروط انقاص التصرفات القانونية، مرجع سابق، ص٩٠.

^٣رشيد خوازي، الفسخ الجزئي للعقود المدنية، بحث منشور في مجلة القضاء المدني، السنة السابعة، العدد الثالث عشر، المغرب، ٢٠١٦، ص٣٤.

^٤د.احمد يسري، تحول التصرف القانوني، مطبعة الرسالة، القاهرة، ١٩٥٨، ص٦٥.

وإذا لم يكن الجزء الذي زال من العقد بعد افعال التجزئة شرطاً من شروط التقييد او التعليق، وكان شرطاً من شروط انعقاد العقد، اي اذا كان جزءاً من ركن من اركان العقد محل التجزئة، فانه يجب ان يكون جزء الركن الذي يبقى بعد التجزئة هو جزء من ركن العقد الاصلي، فمحل العقد الذي يبقى بعد التجزئة هو جزء من محل العقد الاصلي، كما يجب ان يكون الجزء المتبقي من العقد تم التراضي عليه من قبل المتعاقدين صراحة او ضمناً، وان لا يكون ركن السبب قد انتفى بالنسبة للعقد كله، بل يجب ان يبقى موجوداً بالنسبة للجزء المتبقي من العقد^١.

رابعاً / قابلية العقد للتجزئة :

يختلط في الواقع هذا الشرط بالشرطين السابقين، فلا يكفي لافعال التجزئة وجود سبب له في جزء من العقد، وبقاء الجزء الآخر منه صالحاً لافعال حكمه مع استقرار طبيعته القانونية، بل يتطلب لافعاله فعلاً ان يكون ذلك ممكناً من الناحية العملية، بمعنى انه يجب ان يكون هناك امكانية للاستغناء عن الجزء المعيب في العقد، ولا يكون كذلك ما لم يكن العقد قابلاً للتجزئة الى جزئين، يزول احدهما ويبقى الآخر.

يترتب على ذلك، انه اذا تعذر الفصل بين جزئي العقد على الرغم من كون العيب المسبب للتجزئة قد لحق جزءاً منه فقط ، او اذا تعذر قيام الشق الصحيح دون الشق الباطل، او اذا لم تتوجه ارادة المتعاقدين الى ابرام العقد دون الجزء الذي يزول بالتجزئة، فلا يكون هناك مجال لافعال التجزئة في هذه الحالات، وعليه فانه يتطلب لكي يكون العقد قابلاً للتجزئة، ان يكون قابلاً لذلك من الناحيتين الموضوعية والشخصية، وستتناول كلا منهما على النحو التالي :

١. قابلية العقد للتجزئة الموضوعية :

لكي يكون العقد قابلاً للتجزئة الموضوعية، فانه يجب ان يكون قابلاً لذلك من الوجهة الملادية البحتة، ومن الوجهة القانونية.

وينظر كذلك : منصور حاتم محسن، مبدأ تجزئة العقد، مقال منشور على العنوان الالكتروني التالي :

<http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/filesshare/articles/pdfالعقد%٢٠تجزئة%٢٠.pdf>

Last visit: 22/10/2019.

^١ عبدالامير جفات كروان، مرجع سابق، ص ٨٤-٨٥.

^٢ د. عادل حسن علي السيد، أحكام إنقاص العقد الباطل، مكتبة زهراء الشرق، دون مكان النشر، ١٩٩٨، ص ١١٢-١١٣.

فمن حيث قابلية العقد للتجزئة من الوجهة المادية البحتة، فيقصد به انه يمكن الفصل بين الجزء المعيب والجزء غير المعيب، سواء اكان بعيب الانحلال او البطلان. ويكون العقد غير قابلاً لذلك في حالة ما اذا كان احد الالتزامات التي يرتبها العقد غير قابلة للتجزئة بسبب طبيعة المحل الذي يرد عليه هذا الالتزام^١، وقد اشارت القوانين المقارنة^٢ الى هذه الحالة.

فاذا لم يكن محل العقد مما يقبل بطبيعته الانقسام والتجزئة فان ذلك يحول دون اعمال التجزئة، وذلك لعدم امكان استبعاد الجزء المعيب، لوجود الترابط المادي بين جزئي العقد المعيب وغير المعيب، وهذا يعني ان الباقي من العقد لا يمكن ان يرتب آثاراً قانونية لعدم قدرته اصلاً على ترتيبها^٣، كحالة ورود عقد البيع على عدة اشياء مقابل ثمن واحد قدر اجمالياً، ثم تبين ان البيع باطل بالنسبة لاحد الاشياء فقط، وصحيح بالنسبة للاشياء الاخرى، وتعذر على القاضي تحديد ثمن الشئ الذي وقع بيعه باطلاً، ففي هذه الحالة ذهب البعض^٤ الى ان البيع يبطل في مجموعه، بسبب عدم قابلية العقد للتجزئة مادياً، وفي نفس الاتجاه ذهبت محكمة تمييز العراق^٥.

وكذلك الحال اذا كان تنفيذ العقد معيباً او جزئياً، فيكون للدائن الحق في طلب الفسخ، فإذا رأى القاضي بموجب سلطته التقديرية بأن عدم التنفيذ الجزئي يبرر الفسخ، فإنه عليه ان يقدر فيما اذا كان يقضي بفسخ العقد كله ام انه يقتصر على فسخ جزء منه مع بقاء الجزء الآخر منتجاً لآثاره، لكن في حالة ما اذا كان التزام المدين لا يحتمل التجزئة، فعليه ان يقضي بفسخ العقد كله^٦.

^١ د. عبد العزيز المرسي، مرجع سابق، ص ٤٣٤.

^٢ نصت المادة (٣٣٦) من القانون المدني العراقي على انه " يكون الالتزام غير قابل للانقسام : ١- اذا ورد على محل لا يقبل بطبيعته ان ينقسم ... " ، ونصت المادة (٣٠٠) من القانون المدني المصري على انه " يكون الالتزام غير قابل للانقسام : أ- اذا ورد على محل لا يقبل بطبيعته ان ينقسم ... " ، ونصت المادة (١٢١٧) من القانون المدني الفرنسي على انه " يكون الالتزام قابلاً او غير قابل للتجزئة حسبما يكون موضوعه شيئاً او عملاً قابلاً او غير قابل للتجزئة عند التسليم او التنفيذ، سواء اكانت تجزئة مادية او معنوية " ، وقد الغيت هذه المادة بموجب قانون العقود الفرنسي الجديد الذي لم يرد فيه نص مماثل له.

^٣ د. ندى الشجيري، آثار بطلان العقد، الطبعة الاولى، دار السنهوري، بيروت، ٢٠١٦، ص ٩٢.

^٤ د. ابراهيم الدسوقي ابو الليل، مجال وشروط انقاص التصرفات القانونية، مرجع سابق، ص ٩٤.

^٥ قرار محكمة تمييز العراق، رقم ٨٩/٨٠ لسنة ١٩٩١.

^٦ مشار اليه لدى : د. منصور حاتم محسن، مرجع سابق، ص ٤.

^٦ د. محمد احمد عابدين، زوال العقد، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠١٣، ص ١٦.

اما من حيث قابلية العقد للتجزئة من الوجهة القانونية، فيقصد به ان يكون العقد قابلاً للتجزئة والانقسام من حيث الطبيعة القانونية، اي ان يكون عناصر العقد ذاتها قابلاً للتجزئة، حيث ان هناك بعض العقود لاحتتمل بطبيعتها التجزئة على الرغم من امكانية تجزئتها من الوجهة المادية البحتة، فإذا تعيب جزء من العقد بعيب البطلان او الانحلال، امتد هذا العيب الى العقد كله وليس الجزء المعيب فقط ، ذلك لأن زوال جزء منه يؤدي الى الاخلال بتوازن العقد ووجوده، وهذا الامر يحتم البطلان او الانحلال الكامل له^١.

وتثور عدم قابلية العقد للتجزئة بسبب الطبيعة القانونية للعقد، في حال اذا ما ورد الزوال على الالتزام الرئيسي^٢ او الاساسي في العقد، او على احدها في العقود التي يترتب عليها اكثر من التزام رئيسي واحد، فاذا تم استبعاد الالتزام الاساسي من نطاق مضمون العقدي الذي تعهد به المدين، فان ذلك يؤدي الى عدم تحقيق العقد الغرض المقصود منه، وعليه فانه يجب ان لا يفرغ العقد من جوهره، والمثال على ذلك عقد الايجار، فمن جوهره هو التزام المؤجر بتسليم العين المؤجرة، والتزام المستأجر بدفع الاجرة، فلا يتصور وجود عقد الايجار بغير وجود هذه الالتزامات الرئيسية^٣، فانتفاء الاجرة يؤدي الى عدم اعتبار العقد ايجاراً، بل يكون عارية، فوجود الاجرة وانتفائها، هو الذي يميز الايجار عن العارية^٤، وعليه فاننا نرى، بان الطبيعة القانونية للعقد تحول دون اعمال التجزئة اذا ما اقتضى اعمالها زوال احد الالتزامات الرئيسية في العقد، وذهب رأي^٥ في هذا الصدد الى القول، بانه يشترط للقضاء بالفسخ الجزئي للعقد بسبب عدم التنفيذ الجزئي له، ان لا يكون الجزء الذي يزول بالتجزئة هو الجزء الاساسي من الالتزام.

^١ د. ابراهيم الدسوقي ابو الليل، مجال وشروط انقاص التصرفات القانونية، مرجع سابق، ص ٩٥.
^٢ الالتزام الرئيسي في العقد " هو ذلك الإلتزام الذي لا يتصور إعفاء احد المتعاقدين منه حيث يؤدي الإخلال به إلى عدم وجود العقد أو فقده لتسميته أو لتكليفه القانوني، وهو ما يطلق عليه الإلتزام الرئيسي- بطبيعته، أما ماعداه من الإلتزامات فتكون من قبيل الإلتزامات الفرعية أو الثانوية".

ينظر في هذا الصدد: د. أسامة أبو الحسن مجاهد، فكرة الالتزام الرئيسي- في العقد وأثرها على اتفاقات المسؤولية، دون مكان النشر، ٢٠١٣، ص ٧٧.

^٣ د. محمد حسن قاسم، القانون المدني، العقد، الجزء الاول، المجلد الثاني، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٨، ص ٣٠١-٣٠٢.

ينظر كذلك: د. أسامة أبو الحسن مجاهد، مرجع سابق، ص ١٨.

^٤ د. عبدالرزاق احمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء السادس، المجلد الثاني، الطبعة الثالثة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ١٥١١.

^٥ د. محمد احمد عابدين، مرجع سابق، ص ١٦.

واننا نرى في هذا الصدد، بأن معيار التمييز بين الالتزام الرئيسي الذي يؤدي انتفاؤه الى عدم قابلية العقد للتجزئة والالتزام الرئيسي الذي لا يؤدي انتفاؤه الى عدم القابلية للتجزئة في عقد الايجار مثلاً، يكمن في ان انتفاء الاول يؤدي الى تفويت الغرض الذي انعقد من اجله العقد وافراغ العقد من جوهره، بسبب الطبيعة القانونية للعقد، بينما انتفاء الثاني لا يؤدي الى ذلك، لانه لا يؤدي الى تفريغ العقد من مضمونه.

٢. قابلية العقد للتجزئة الشخصية :

يشترط لاعمال التجزئة ان يكون العقد او الالتزام العقدي قابلاً للتجزئة من الناحية الشخصية ايضاً، والى هذا ذهب القوانين المقارنة^١، ويقصد بها ان يكون العقد قابلاً للتجزئة والانقسام بقصد واردة المتعاقدين، اي يجب قبل اعمال التجزئة والتأكد فيما اذا كانت ارادة المتعاقدين تتجه الى الإبقاء على العقد بعد تجزئته ام لا، فاذا ظهر ان الارادة تتجه الى جعل العقد وحدة واحدة لا تتجزأ فانه لا يمكن اعمال التجزئة، اما اذا ظهر العكس من ذلك فيمكن اعمال التجزئة، ومثال ذلك العقد الهبة المقترن بشرط غير مشروع، فهذا العقد من الممكن تجزئته من الناحية الموضوعية، ولكن اذا كان الشرط الغير المشروع هو الدافع للتعاقد فلا يمكن التجزئة، لأن العقد غير قابل للتجزئة من الناحية الشخصية^٢، هذا ما لم تكن التجزئة مفروضة لاعتبارات خاصة.

ونظراً لان شروط التعاقد واجزائه تختلف اهميتها من عقد الى آخر، وكذلك من متعاقد الى آخر، فان الحكم على ما اذا كان العقد قابلاً للتجزئة من الناحية الشخصية ام لا في حالة غياب الاتفاق الصريح على ذلك يجب ان يترك لتقدير القاضي، وهو بدوره يستخلصه من خلال بحثه

^١ نصت المادة (٣٣٦) من القانون المدني العراقي على انه " يكون الالتزام غير قابل للانقسام :- ٢- اذا تبين من الغرض الذي يرمي اليه المتعاقدان ان الالتزام لا يجوز تنفيذه منقسماً او اذا انصرفت نية المتعاقدين الى ذلك " ، ونصت المادة (٣٠٠) من القانون المدني المصري على انه " يكون الالتزام غير قابل للانقسام : ب- اذا تبين من الغرض الذي رعى اليه المتعاقدان ان الالتزام لا يجوز تنفيذه منقسماً، او اذا انصرفت نية المتعاقدين الى ذلك " ، ونصت المادة (١٢١٨) من القانون المدني الفرنسي على انه " يكون الالتزام غير قابل للتجزئة حتى في حال كان الشئ او الفعل الذي يشكل موضوعه قابلاً للتجزئة بطبيعته، اذا كانت الرابطة المعتمدة لمقاربتة في الالتزام لا تجعله قابلاً للتنفيذ الجزئي " .

^٢ د.ندي الشجيري، مرجع سابق، ص ٩٣-٩٤.

وينظر كذلك : د.عبدالرزاق احمد السنهوري، مصادر الحق في الفقه الاسلامي، ج٤ ، مرجع سابق، ص ١٠٠.

عن ارادة المتعاقدين ونيتهما المشتركة^١، وذلك عندما يمارس سلطته في تفسير العقد^٢، اما اذا وجد الاتفاق الواضح والصريح على ما اذا كان العقد قابلاً للتجزئة من عدمه، فانه على القاضي ان يحكم على العقد بموجب هذه الارادة الصريحة، ولا يكون هناك مجال لتفسير العقد^٣. وقد اعتمدت القوانين المقارنة^٤ والقضاء^٥ هذا المعيار النفسي في امكان الاخذ بتجزئة العقد من عدمه، وذلك عند انتقاص العقد لبطلان جزء منه، حيث اشترطت للقضاء بتجزئة العقد بانتقاصه، ان يكون من الممكن اتمام العقد بدون الجزء الذي وقع باطلاً، اي ان لا يكون هذا الجزء دافعاً للتعاقد.

وعلى الرغم من ان البعض^٦ قد ايد اتجاه القوانين المقارنة، الا ان البعض الاخر قد انتقده، حيث ذهب رأي^٧ الى القول بضرورة اعتماد معيار موضوعي بدلاً من هذا المعيار، وذلك لصعوبة التوصل الى قصد الطرفين ومعرفته للحكم بجوهرية شق الباطل من عدمه، وان اعتماد هذا المعيار في اعمال الانقاص لا يشكل اعتداء على ارادة المتعاقدين لكونه لا يرتب التزامات جديدة على عاتق المتعاقدين، وعليه فاننا نهييب بالمشرع المدني العراقي بان يتخذ اتجاهاً توفيقياً، وذلك

^١ قرار محكمة النقض المصري، الطعن رقم ١٨١٩ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٢٥ .
مشار اليه لدى : د. عبدالرزاق احمد السنهوري، الوجيز في النظرية العامة للالتزام، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٤، ص ١١٤٥، هامش رقم ١/أ.

^٢ د. احمد شوقي محمد عبدالرحمن، قواعد تفسير العقد الكاشفة عن النية المشتركة للمتعاقدين ومدى تأثير قواعد الإثبات عليها، المطبعة العربية الحديثة، مصر، ١٩٧٧، ص ٤٧.
وينظر كذلك : د. ايمان طارق الشكري، سلطة القاضي في تفسير العقد، مكتبة زين الحقوقية والادبية، بيروت، ٢٠١٨، ص ١٧-١٩.

^٣ د. عبدالرزاق احمد السنهوري، نظرية العقد، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ١٩٩٨، ص ٩٣٤.

^٤ المادة (١٣٩) من القانون المدني العراقي، والمادة (١٤٣) من القانون المدني المصري، والمادة (١١٨٤) من قانون العقود الفرنسي الجديد لسنة ٢٠١٦.

^٥ قرار محكمة تمييز العراق، رقم ٩١٥/مدنية ثانية/١٩٧٤م في ١/٤/١٩٧٥م، مجموعة الاحكام العدلية، العدد الثاني، السنة السادسة، ١٩٧٥، ص ٦٦.

وينظر كذلك : نقض مدني مصري ١٦ مايو ١٩٦٨، مجموعة احكام النقض، س ١٩، ص ٩٥٤.
مشار اليه لدى: د. ابراهيم الدسوقي ابو الليل، مجال وشروط انقاص التصرفات القانونية، مرجع سابق، ص ١٠١، هامش ٢.

^٦ عبدالامير جفات كروان، مرجع سابق، ص ٩١-٩٤.

^٧ د. ندى الشجيري، مرجع سابق، ص ٩٥.

بان يستعمل المعيار الشخصي- والموضوعي في اقرار التجزئة من عدمه، وذلك لاهمية كلا المعيارين.

ومن الجدير بالذكر، ان الشق او الشرط الدافع للتعاقد لا يقصد به ذلك الجزء الذي يحول دون قيام العقد من الوجهة القانونية، اي لا يقصد به ركن من اركان العقد^١، فالشق او الشرط الدافع للتعاقد لا يمنع قيام العقد من الوجهة القانونية، فالعقد يستمر ويبقى رغم بطلان هذا الشق او الشرط، وانما المقصود به ان العقد لا يقوم في قصد ونية المتعاقدين او احدهما اذا ما تجرد من ذلك الشق او انتزع منه^٢.

خامساً / توافر حسن النية :

اخذت القوانين المقارنة^٣ بمبدأ حسن النية في تنفيذ العقود^٤، واعطته دوراً هاماً، حيث ألزمت اطراف العقد بتنفيذه ايأ كان نوعه بطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية^٥. ونظراً لأن تجزئة العقد تعني تنفيذ العقد جزئياً، اي بعد مرحلة اكتمال نشوئه، وبناءً على ما اوردناه من الشروط لتجزئة العقد، والتي كان من ضمنها شرط قابلية العقد للتجزئة من

^١ باستثناء التعيب الجزئي لأحد اركان العقد، فمن الجائز ان تحصل تجزئة العقد في هذه الحالة، حيث من الممكن ان ينصب الزوال على جزء من ركن العقد، شريطة ان يكون للجزء المتبقي من ركن العقد الوجود الذاتي المستقل.

^٢ د. عبدالعزيز المرسي، مرجع سابق، ص ٤٤٤-٤٤٥.

^٣ نصت المادة (١/١٥٠) من القانون المدني العراقي، والمادة (١/١٤٨) من القانون المدني المصري، والمادة (٣/١١٣٤) من القانون المدني الفرنسي على وجوب تنفيذ العقد بحسن النية، اما المادة (١١٠٤) من قانون العقود الفرنسي- الجديد لسنة ٢٠١٦، فأنها نصت على انه يجب التفاوض على العقود وابعادها وتنفيذها بحسن نية، وكذلك اعتبرت هذا الحكم من النظام العام، واننا نؤيد التوجه الجديد للمشرع المدني الفرنسي في توسيع نطاق تطبيق مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود.

^٤ مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود يعني " تحقيق الغرض من التعاقد، ذلك الغرض الذي قد يكون واضحاً محدداً محدداً لا مجال للنزاع حوله، او قد لا يكون كذلك بل يمكن ان يستفاد من ارادة المتعاقدين التي يمكن التعرف عليها بصورة موضوعية، وذلك التحقيق الذي يتطلب التنفيذ بكل اماته وشرف واخلص، في نطاق النظام العام والاعراف ووفقاً لقواعد العدالة".

ينظر: عبدالجبار ناجي الملا صالح، مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود، رسالة ماجستير قدمت الى كلية القانون، جامعة بغداد، مطبعة اليرموك، ١٩٧٤، ص ٣٣٣.

^٥ د. عبدالرزاق احمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الاول، المجلد الاول، الطبعة الثالثة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٧٠٠.

الناحية الشخصية، أي ان يكون قابلاً للتجزئة بقصد واردة المتعاقدين، والتزاماً مبدأً وجوب تنفيذ العقد بحسن نية، فإنه يشترط لعمال التجزئة، ان يتوافر حسن النية لدى اطراف العقد، او على الاقل لدى الطرف الذي يتوقف عليه الاخذ بالتجزئة من عدمه^١، أي انه يتوجب عليه ان يمارس حقه بحسن نية، سواء ادت ممارسة هذا الحق الى تجزئة العقد ام لا، والا فإنه يسقط حقه، بمعنى اخر، ان انتفاء حسن النية لدى المتعاقد قد يؤدي الى تجزئة العقد، او قد يكون له نتيجة عكسية فيؤدي الى فرض عدم تجزئة العقد.

فبالنسبة لحالة بطلان جزء من العقد، فان القوانين المقارنة^٢ افترضت ان الاصل هو بقاء الجزء الصحيح من العقد وزوال الجزء الاخر بشرط ان لا يكون الجزء الباطل دافعاً للعقد، ففي هذه الحالة يظهر دور توفر حسن النية وانتفائه لدى المتعاقد الذي يتوقف عليه التجزئة، فاذا طلب بطلان العقد كله على الرغم من ان الشق المعيب لم يكن جوهرياً او كان ثانوياً، او لكي يتخلص من الالتزامات الجزء الصحيح، وغيرها من الحالات التي تنتفي فيها حسن النية، فيرد على هذا المتعاقد سوء نيته ويسقط حقه، ويحكم القاضي بتجزئة العقد، والمثال على ذلك، حالة ابرام عقد قرض بضمان رهن تأميني وكفالة شخصية، والذي لايجوز للكفيل بموجبه بغية التخلص من التزاماته، الادعاء ببطلان عقد القرض وعقد الكفالة بحجة وجود عيب في الرهن يؤدي الى بطلانه^٣. والحكم نفسه يسري ولكن بشكل عكسي، اذا طلب المتعاقد الذي يتوقف عليه التجزئة القيام بتجزئة العقد بأداء ان الجزء الذي يزول غير دافع للعقد، على الرغم من انه قد تسبب بطلان هذا الجزء، كحالة حصول التعيب بسبب حصول الغش من قبله، ففي هذه الحالة يرد عليه سوء نيته ويحكم القاضي بعدم تجزئة العقد، وينتج عن ذلك بطلان العقد كله. وكذلك الحال بالنسبة لحالات تجزئة العقد بسبب انحلال جزء من العقد، حيث يكون لتوفر حسن النية وانتفائه دور في الحكم بتجزئة العقد او عدم الحكم به، كحالة عدم قيام المدين بتنفيذ التزامه كاملاً، فقد يؤدي مبدأً حسن النية الى ارغام الدائن على تقبل الفسخ

^١ د. ابراهيم الدسوقي ابوالليل، مجال وشروط انقاص التصرفات القانونية، مرجع سابق، ص ١٣١.

^٢ المادة (١٣٩) من القانون المدني العراقي، والمادة (١٤٣) من القانون المدني المصري، والمادة (١١٨٤) من قانون العقود الفرنسي لسنة ٢٠١٦.

^٣ عبدالامير جفات كروان، مرجع سابق، ص ١٠١.

وينظر كذلك: د. عبدالعزيز المرسي، مرجع سابق، ص ٥٠٣-٥٠٥.

الجزئي للعقد عندما يقدم له المدين من خلال التنفيذ الجزئي للعقد ترضية كافية، حاله حال الدائن الذي يرغب على تقبل مهلة قضائية للتنفيذ^١، ففي هذه الحالة ادى مبدأ حسن النية الى تجزئة العقد على الرغم من الدائن. والنتيجة نفسها من الممكن ان تؤدي اليها مبدأ حسن النية ولكن بشكل عكسي، اذا طلب المدين تجزئة العقد عن طريق الفسخ الجزئي للعقد وكان سيئ النية، ففي هذه الحالة يرد عليه سوء نيته ويحكم القاضي بفسخ العقد كله، الا اذا كان الدائن الذي هو ضحية سوء نية المدين له مصلحة في الفسخ الجزئي، حينئذ يحكم القاضي بالفسخ الجزئي للعقد^٢.

سادساً / وجود الرخصة القانونية :

نظراً لان تجزئة العقد هي خروج عن الاصل الذي هو وجوب تنفيذ العقد بالشكل الذي تم الاتفاق عليه، ما لم يوجد نص القانون او الاتفاق^٣، لذلك فانه يقتضي لاعمال تجزئة العقد وجود الرخصة القانونية او النص القانوني الذي يجيز ذلك، اضافة الى توفر الشروط السابقة. وهذه الرخصة القانونية تتمثل اما بالسماح باعمال التجزئة اذا توافرت شروط اعماله، كحالة تجزئة العقد بانقاصه لبطان جزء منه^٤، او يتجاوز ذلك ليصل الى الحد الذي يفرض المشرع التجزئة لاعتبارات معينة كالنظام العام^٥ دون الاكتراث لشروط اعمال التجزئة او ارادة

^١ د.حسن علي الذنون، النظرية العامة للفسخ، مطبعة نهضة مصر، مصر، ١٩٤٦، ص ١٠١.

^٢ د.عبدالحى حجازي، مدى خيار الدائن بين التنفيذ والفسخ، مرجع سابق، ص ٢٠٤.

^٣ المادة (١/١٤٦) من القانون المدني العراقي، والمادة (١/١٤٧) من القانون المدني المصري، والمادة (١١٣٤) من القانون المدني الفرنسي، والمادة (١١٩٣) من قانون العقود الفرنسي الجديد لسنة ٢٠١٦.

^٤ المادة (١٣٩) من القانون المدني العراقي، والمادة (١٤٣) من القانون المدني المصري، والمادة (١١٨٤) من قانون العقود الفرنسي الجديد لسنة ٢٠١٦.

^٥ واجه الفقه القانوني صعوبه في تعريفه للنظام العام، نظراً لكونه فكرة نسبية مرنة وغير محددة وتتغير وفقاً للزمان والمكان وتختلف باختلاف المذاهب والنظريات، ويتشكل حسب الغرض الذي من اجله يراد تحديده، واكتفوا بتقريبه للاذهان بقولهم انه هو "مجموع القواعد التي يقصد بها تحقيق مصلحة عامة تتعلق بنظام المجتمع الأعلى وتعلو على مصلحة الأفراد، سواء كانت هذه المصلحة اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية. فلا يجوز للأفراد مخالفة هذه القواعد باتفاقات خاصة بينهم".

ينظر في هذا الصدد: د.حسين عبدالله عبدالرضا الكلبي، النظام العام العقدي، مكتبة السيسيان، بغداد، ٢٠١٣، ص ٣٤-١١؛ د.عبدالرزاق احمد السنهوري، الوجيز في النظرية العامة للالتزام، مرجع سابق، ص ١٥٧-١٥٨.

المتعاقدين او احدهما^١، والمثال على ذلك، وجوب عدم تجاوز مدة الاتفاق على البقاء في الشيوخ على خمس سنين، فاذا اتفق الشركاء على مدة اطول او على مدة غير معينة، فانه يتم تخفيض المدة الى الحد المسموح به قانونا وهي خمس سنين، على الرغم من ارادة المتعاقدين^٢، ومن امثلة ذلك ايضا، عدم جواز الاتفاق على سعر للفوائد تزيد على سبعة في المائة، فاذا زاد على ذلك، فانه يجب تخفيضها الى هذا الحد^٣.

وايضاً من الممكن ان يحصل العكس، حيث قد يمنع النص القانوني اعمال التجزئة على الرغم من توفر شروط اعماله، والمثال على ذلك، حالة بطلان الشرط الواقف، فجعلته القوانين المقارنة^٤ سبباً لبطلان العقد المعلق عليه، بغض النظر عما اذا كان هذا الشرط دافعاً ام غير دافعاً للعقد، اي دون الاعتداد بنية المتعاقد^٥.

المبحث الثاني

معالم تجزئة العقد

ان تعريف تجزئة العقد، وتحديد شروط اعماله، لا يكفي لتحديد فكرة تجزئة العقد ذاتها بشكل كامل، لذلك يقتضي منا تحديد معالم هذه الفكرة، تحديد نطاقها، والبحث عن اساس قانوني موحد تستند اليه جميع حالات تجزئة العقد، ولهذا التحديد دور واهمية بارزة في المساهمة ببناء نظرية او فكرة موحدة ومكتملة لتجزئة العقد، حيث لا يمكن اعتماد التجزئة الا اذا ما ارتكز على اساس قانوني متين، وبيان الميدان الذي تعمل فيه هذا من جهة، ومن جهة

^١ ندى عبدالكاظم حسين، نظرية انتقاص العقد، رسالة ماجستير قدمت الى كلية صدام للحقوق، جامعة صدام، ٢٠٠٠، ص ٦٤.

^٢ المادة (١٠٧٠) من القانون المدني العراقي، والمادة (٨٣٤) من القانون المدني المصري، والمادة (٣/٨١٣) من القانون المدني الفرنسي.

^٣ المادة (١٧٢) من القانون المدني العراقي، والمادة (٢٢٧) من القانون المدني المصري.

^٤ المادة (١/٢٨٧) من القانون المدني العراقي، والمادة (١/٣٦٦) من القانون المدني المصري، اما القانون المدني الفرنسي فقد نص في المادة (١١٧٢) على بطلان العقد متى ما كان الشرط الذي يرتبط به باطلاً لكونه مستحيلًا او مخالفاً للاداب العامة او مم نوعاً بموجب القانون بغض النظر عما اذا كان واقفاً ام فاسخاً. اما قانون العقود الفرنسي الجديد لسنة ٢٠١٦، فلم يتناول اثر الشرط الواقف الباطل المخالف للنظام العام او الاداب على بطلان العقد كله.

^٥ د.ابراهيم الدسوقي ابو الليل، مجال وشروط انقاص التصرفات القانونية، مرجع سابق، ص ١٢٥.

أخرى فان التمييز بين تجزئة العقد عما تشتهه من اوضاع قانونية يساهم في اكمال مفهوم الفكرة.

وعليه ولاجل عرض معالم فكرة تجزئة العقد بشكل واضح، نقسم هذا المبحث على مطلبين، نبين في المطلب الاول نطاق تجزئة العقد واساسها القانوني، ثم نتناول في المطلب الثاني تمييز تجزئة العقد عن بعض ما يشتهه من اوضاع قانونية.

المطلب الاول

نطاق تجزئة العقد واساسها القانوني

نقسم هذا المطلب على فرعين، نبين في الفرع الاول نطاق تجزئة العقد، وفي الفرع الثاني نحاول الوصول الى اساس قانوني لتجزئة العقد.

الفرع الاول: نطاق تجزئة العقد

نظرا لان محل دراستنا يقتصر على احدى صور التصرف القانوني وهو العقد، ولا يمتد الى الصور الاخرى التي هي الارادة المنفردة، حيث ان الاخيرة، هي تعبير عن ارادة واحدة تتجه الى احداث اثر قانوني على عكس العقد الذي هو تعبير عن ارادتين او اكثر^١، لذلك فانه من البديهي ان يخرج عن نطاق بحثنا مسألة تجزئة كافة صور الواقعة القانونية، لان الاخيرة هي واقعة مادية يرتب القانون عليها اثراً ولا تمت الى التصرف القانوني او العقد بصلة^٢. وايضاً لا يعد كل اتفاق يراد به احداث اثر قانوني عقداً، بل يجب ان يكون هذا الاتفاق واقعاً في نطاق القانون

^١ د.محمد حسن قاسم، القانون المدني، العقد، الجزء الاول، المجلد الاول، الطبعة الثانية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٨، ص ٤١.

^٢ يرى الفقه بانه في التصرف القانوني "الارادة تتجه الى احداث اثر قانوني معين" وتشمل العقد والارادة المنفردة، اما الواقعة القانونية فانها "واقعة مادية يرتب القانون عليها اثراً" وتشمل العمل غير المشروع والاثراء بلا سبب والقانون والحيازة وغيرها، وان الواقعة القانونية لم تؤسس على الارادة على عكس التصرف القانوني الذي يتأسس على الارادة.

ينظر في هذا الصدد: د.عبدالرزاق احمد السنهوري، التصرف القانوني والواقعة القانونية، مطبعة البرلمان اول محمد، دون مكان النشر، ١٩٥٣-١٩٥٤، ص ٣-٤؛ المادة (١١٠٠) من قانون العقود الفرنسي لسنة ٢٠١٦.

الخاص وفي دائرة المعاملات المالية^١، ويخرج من نطاق بحثنا مسألة تجزئة القانون الذي يخضع له العقد في نطاق العقد الدولي^٢.

وحيث ان العقد هو تطابق او اتفاق ارادتين او اكثر على ترتيب آثار قانونية^٣، فانه يخرج من نطاق التجزئة المرحلة السابقة على تكوين العقد المتمثل بتطابق الارادات، ويقصد بالمرحلة السابقة على نشوء العقد، الايجاب والقبول وكذلك المفاوضات، وعليه فانه اذا تناولنا تجزئة الايجاب والقبول، فان ذلك يدخل ضمن نطاق تجزئة التصرف القانوني وليس تجزئة العقد.

هذا بالنسبة لمصدر الالتزام الذي يرد عليه التجزئة، وكذلك بالنسبة للمرحلة التي يحصل فيها التجزئة من حياة العقد، ولكن هذا لا يكفي لتحديد نطاق تجزئة العقد، والذي يتطلب منا تحديد امرين اخرين، اولهما، من حيث الجزء الذي يتعيب بعيب يؤدي الى تجزئة العقد، وبالتالي زوال هذا الجزء كنتيجة منطقية لاستئصال هذا الجزء، وبقاء الجزء الاخر كعقد مستقل يرتب آثاره، حاله كحال استئصال الورم الخبيث من جسم الانسان لمنعه من التأثير على بقية الاجزاء، ولكي يمارس حياته بشكل طبيعي، وثانيها، من حيث نوع العيب الذي يصيب جزء من العقد، بحيث يستأصل لكي لا ينتقل الى بقية العقد.

فبالنسبة للأمر الاول، فقد اختلفت التشريعات المقارنة في تحديد الجزء الذي يزول بالتجزئة عند تنظيها للنص العام المتعلق ببطان جزء من العقد وانتقاص العقد كنتيجة لذلك، حيث استعمل المشرع المدني العراقي والمصري^٤ مصطلح (شق) للدلالة على الجزء الذي يتم انتقاصه، تاركاً تحديد مدى او ما الذي يشتمل عليه الشق للفقهاء والقضاء، اما المشرع المدني الفرنسي، فلم يتطرق الى حالة بطلان جزء من العقد في قانونه المدني^٥، ثم تناول ذلك في قانون العقود لسنة

^١ د. عبدالرزاق احمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الاول، المجلد الاول، مرجع سابق، ص ١٥١.

^٢ عوني محمد الفخري، ارادة الاختيار في العقود الدولية التجارية والمالية، الطبعة الاولى، مكتبة زين الحقوقية والادبية، بيروت، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٢، ص ١٤٩.

^٣ المادة (٧٣) من القانون المدني العراقي، والمادة (١١٠١) من القانون المدني الفرنسي. والمادة (١١٠١) من قانون العقود الفرنسي لسنة ٢٠١٦، اما القانون المدني المصري، فلم يتضمن تعريفا للعقد، على الرغم من المشروع التمهيدي للقانون المدني المصري كان يتضمن تعريفا للعقد في المادة (١٢٢).

^٤ المادة (١٣٩) من القانون المدني العراقي، والمادة (١٤٣) من القانون المدني المصري.

^٥ تناولت انتقاص العقد في عقود التبرع والهبات في المادة (٩٠٠).

٢٠١٦^١، ولكنه استعمل مصطلح (شرط) للدلالة على الجزء الذي يتم ازالته، واذا ما طبقنا حرفياً ما نص عليه الاخير، فانه يتعذر اعمال التجزئة اذا ورد البطلان على غير الشرط، وفي هذا توضيح لنطاق التجزئة، وعليه فاننا نفضل ما ذهب اليه المشرع المدني العراقي والمصري في عدم تضييقه لنطاق التجزئة، وذلك لإمكان تعميم مصطلح الشق لكي يشمل الشرط ايضاً، على الرغم من اننا كنا نطمح بان يذهب المشرع العراقي شوطاً اكبر، وذلك بايراد مصطلح (جزء) بدلاً من (شق)، وذلك تفادياً لاجتهادات الفقه في هذا الصدد، وبالتالي توسيع نطاق تطبيق التجزئة على العقد المعيب جزئياً، وهذه يؤدي بدوره الى المحافظة على حياة العقد وتحقيق العدالة العقدية.

وعلى كل حال، فانه يمكن اعمال التجزئة اذا كان العقد بسيطاً في حال ورود سبب الزوال على جزء او احد الالتزامات العقدية او على الشروط الثانوية او التبعية، سواء أكانت من شروط التقييد التي لا تخرج عن كونها مجرد عبء او التزام، مثل الشرط الجزائي والشرط المانع من التصرف، او اذا كانت من شروط التعليق، اي الشرط بمعناه الفني الدقيق، باعتباره وصفا للرضاء والالتزام^٢، وكذلك اذا ورد سبب الزوال على جزء من الشروط الجوهرية او الاساسية، وهي من شروط انعقاد العقد وصحته، اي ركن الرضا وما ينصب عليه من محل وسبب، وعلى الرغم من ان الاصل ان لا يرد عليها التجزئة، الا ان البعض^٣ يرى بأنه من الممكن ان ينصب سبب الزوال على جزء من اركان العقد، كتعيب جزء من ركن الرضا بسبب انعدام الاهلية لاحد العاقدين اذا كان اطراف العقد متعددين، او اذا وجد عيب من عيوب الارادة بالنسبة لجزء من العقد، او اذا وجد سبب الزوال في احد عناصر المحل اذا كان متعدداً، او كحالة وجود سبب لجزء من العقد وانعدامه بالنسبة للجزء الآخر، او اذا كان الباعث الدافع للتعاقد مشروعاً بالنسبة لجزء من العقد وغير مشروع بالنسبة للجزء الآخر، او اذا تخلف ركن الشكل بالنسبة لجزء من العقد وتوفر بالنسبة للجزء الآخر في العقود التي يستلزم القانون شكلاً معيناً لابرامه، شريطة ان يكون الجزء المتبقي من ركن العقد الوجود الذاتي المستقل في هذه الحالات كلها.

^١ المادة (١١٨٤) من قانون العقود الفرنسي لسنة ٢٠١٦.

^٢ د. عبدالعزیز المرسي، مرجع سابق، ص ٤٢٤.

^٣ د. ابراهيم الدسوقي ابو الليل، مجال وشروط انقاص التصرفات القانونية، مرجع سابق، ص ١٦.

اما اذا كان العقد الذي ترد عليه التجزئة مركباً او كان يقع ضمن مجموعة عقدية^١، فانه يجب ان يرد سبب الزوال على احد المركبات العقدية، دون باقي المركبات التي تتضمنها هذه الطائفة من العقود، ففي هذه الحالة، يتم تجزئة العقد المركب او المجموعة العقدية، ويزال المركب العقدي الذي تحقق فيه سبب الزوال، وتبقى العقود الاخرى صحيحة ومنتجة لآثارها^٢، ويشترط ان تقبل هذه العقود التجزئة، كأن لا يكون العقد الذي اصابه الزوال هو العقد الرئيسي- بالنسبة للعقود الاخرى، اي ان لا يكون دافعاً للتعاقد^٣، كعقد النزول في الفندق، حيث يشتمل على المبيت والحراسة والتنظيف وخزانة الاموال وخدمة ركن السيارة وغيرها، فاذا ما زال العقد الرئيسي الذي هو المبيت في الفندق، فان العقود الاخرى ايضاً تزول، لانه تنتفي الحاجة الى وجودها، او اذا وجد وحدة الهدف الذي يربط المجموعة بحيث لا يمكن يتحققه الا بالتنفيذ الشامل للمجموعة كلها^٤.

واما اذا ورد سبب التجزئة على جزء من احد العقود الذي يتضمنها العقد المركب او المجموعة العقدية، فاننا نرى بأنه يجب تطبيق قواعد تجزئة العقد بالنسبة للعقود البسيطة على هذا العقد الذي تعيب، فيجزء هذا العقد فقط دون ان يؤثر على وجوده ضمن العقد المركب او المجموعة العقدية، اما اذا امتد العارض او العيب الذي يصيب العقد الى العقد كله،

^١ العقد المركب هو " العقد الذي يشتمل على عدة عمليات ويكون ممتزجاً بعدة عقود مختلفة اختلطت فأصبحت عقداً واحداً"، اما المجموعة العقدية فهي "مجموعة من العقود ارتبطت بتعاقبها على مال واحد او بتحقيقها لهدف مشترك دون اتحاد اطرافها"، وبهذا يختلف العقد المركب عن المجموعة العقدية، حيث ان الاخرى هي مجموعة مستقلة من العقود من حيث التكوين، اي ان اطراف كل عقد ليسوا هم اطراف العقد الاخر، وهذا بعكس العقد المركب الذي هو مجموعة من العقود المختلفة من حيث الطبيعة والمحل الا ان اطرافها متحدون.

ينظر في هذا الصدد: محمد عبدالملك محسن المحبشي، النظام القانوني لفسخ العقد في اطار المجموعة العقدية، اطروحة دكتوراه قدمت الى كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠٠٦، ص ١٣٢ و ١٣٨.

^٢ قضت محكمة التمييز في العقد المنصب على بيع مضخة والمشاركة في الزراعة، بتجزئة العقد وازالة احد الاجزاء الجوهرية الباطلة من العقد، والمتمثل بعقد بيع المضخة نظراً لبطلانه، بسبب عدم تسجيله لدى كاتب العدل، وبقاء المشاركة في الزراعة صحيحاً.

ينظر: قرار محكمة تمييز العراق، رقم ٧٧٢/مدنية ثانية/١٩٧٣ في ١٤/٣/١٩٧٤، مجموعة الاحكام العدلية، العدد الاول، السنة السادسة، ١٩٧٥، ص ١٢٤.

^٣ د. عبدالعزيز المرسي، مرجع سابق، ص ٤٢٥.

^٤ د. مصطفى السيد الجارحي، مرجع سابق، ص ٣١.

فانه يبطل او ينحل هذا العقد، وهذا يؤدي بدوره الى تجزئة العقد المركب او المجموعة العقدية نتيجة لزوال احد المركبات العقدية.

اما بالنسبة للامر الثاني الذي هو تحديد نوع العيب الذي يصيب جزءاً من العقد، بحيث يستأصل لكي لا ينتقل الى بقية العقد، فيلاحظ في هذا الصدد، ان القوانين المقارنة^١ قد قصرت سبب الزوال على حالة بطلان جزء من العقد، وذلك عندما تناولت حالة تجزئة العقد بانتقاصه كفكرة عامة، ولم تتناول حالة الانحلال الجزئي لجزء من العقد، على الرغم من انها طبقت فكرة تجزئة العقد بسبب الانحلال الجزئي في تطبيقات تشريعية اخرى^٢، وكان من الافضل ان تسلك مسلك قانون الالتزامات السويسري^٣ في عدم حصر العيب الجزئي المسبب لتجزئة العقد على البطلان فقط، واما تناول العيوب بصفة عامة.

لذلك نرى بان العقد يقبل التجزئة مهما كان نوع العيب الذي يلحق بجزء من العقد، متى ما توافرت شروط اعمالها، سواء أكان بيع البطلان او الانحلال.

الفرع الثاني: الاساس القانوني لتجزئة العقد

بما ان تجزئة العقد هو استثناء على وجوب تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه دون اي نقصان، فانه لاكتمال مفهوم هذه الفكرة، يقتضي علينا تحديد الاساس القانوني الذي تستند اليه. وبسبب عدم وضوح التشريعات المقارنة في تحديد الاساس القانوني المناسب لتجزئة العقد والاضاع القانونية التي تدخل ضمن نطاقها، تباينت آراء الفقهاء في هذا الشأن، ولكن انصبت معظمها في مجرى واحد، وهو سلطان الارادة، ففي مجال انتقاص العقد رد البعض^٤ اساسها الى

^١ المادة (١٣٩) من القانون المدني العراقي، والمادة (١٤٣) من القانون المدني المصري، والمادة (١١٨٤) من قانون العقود الفرنسي الجديد لسنة ٢٠١٦.

^٢ المادة (٧٢٤) القانون المدني العراقي، المادة (٥٥٩) من القانون المدني المصري، والمادة (١٦١٧) من القانون المدني الفرنسي.

^٣ Artikel(20/2) besagt, dass “ Betrifft aber der Mangel bloss einzelne Teile des Vertrages, so sind nur diese nichtig, sobald nicht anzunehmen ist, dass er ohne den nichtigen Teil überhaupt nicht geschlossen worden wäre”.

^٤ د.عبدالعزیز المرسي، مرجع سابق، ص ٣٤٤ و ٥١٤.

ارادة المتعاقدين، التي هي الفيصل في اقرار الانقاص من عدمه، باستثناء بعض الحالات التي يقر فيها القانون التجزئة لاعتبارات خاصة كالنظام العام، دون الاكتراث لارادة المتعاقدين. وفي مجال الفسخ الجزئي للعقد، رد البعض^١ اساسها الى عدة امور، منها الارادة الصريحة والضمنية للمتعاقدين، وطبيعة الاشياء التي هي محل العقد، والمنفعة الاقتصادية للعقد. اما بالنسبة لاساس عدم تجزئة العقد، وعلى الرغم من ان موضوعنا هو عكس ذلك، الا اننا من خلاله يمكننا الالمام اكثر بالاساس القانوني لتجزئة العقد، حيث ذهب البعض^٢ الى ان فكرة عدم تجزئة العقد لايمكن لها الا ان تستند الى الارادة، فهي وحدها التي تقرر صراحة او ضمناً، ان العقد او التصرف القانوني يقبل التجزئة او لايقبلها.

وفي مجال تجزئة العقد على وجه التحديد، ذهب رأي^٣ الى القول بان الاساس القانوني لتجزئة العقد هو الحفاظ بقدر ما امكن على حياة العقد من خلال المحافظة على الجزء السليم من العقد، لان ذلك فيه استقرار للتعامل وحماية للمصالح المشروعة، ولكن بشرط ان لا يتعارض ذلك مع ارادة الاطراف، لانه اذا ازيل الجزء الدافع للتعاقد، تصبح التجزئة دون جدوى، فذلك يجلب ضرراً اكبر، والذي نفهمه من هذا الرأي، انه رد اساس تجزئة العقد بشكل غير مباشر الى ارادة الاطراف.

واننا نأخذ على هذه الراء مأخذ عدة، خصوصاً في اعتمادها الارادة بشكل مباشر او غير مباشر كاساس لتجزئة العقد او بعض الاوضاع القانونية التي تدخل ضمن نطاقه او حتى بالنسبة لعدم تجزئة العقد، على الرغم من ان القوانين المقارنة اعترفته اساساً للتجزئة في النص العام للانتقاص^٤، وأولها، ان التجزئة ليس شرطاً ان تحصل في كل الاحوال بارادة المتعاقدين، فهناك حالات معينة قد يفرض القانون فيها التجزئة رغماً عن كلا المتعاقدين او احدهما وذلك

^١ عبدالله جبار خشان، الفسخ الجزئي للعقد، رسالة ماجستير قدمت الى كلية القانون، جامعة القادسية، ٢٠١٩، ص٩١-١٠٤.

^٢ عقيل حمد فاضل الدهان، مرجع سابق، ص٣٩.

وينظر كذلك: د. عصام انور سليم، مرجع سابق، ص٥٦٩-٥٧٠.

^٣ عبدالامير جفات كروان، مرجع سابق، ص١٠٩-١١٠.

^٤ المادة (١٣٩) من القانون المدني العراقي، والمادة (١٤٣) من القانون المدني المصري، والمادة (١١٨٤) من قانون العقود الفرنسي لسنة ٢٠١٦.

لاعتبارات معينة^١، او قد يعطي خيار الاخذ بالتجزئة لاحد المتعاقدين دون الآخر^٢، وثانيها، ان الارادة خصوصاً الضمنية، هي من الامور التي يصعب التوصل اليها والتحقق من صحتها، وثالثها، ان ارادة الطرفين قد تحدد في بعض الاحوال حصول التجزئة، كاتفاق الطرفين على انتهاء او اقالة جزء من العقد، او قد تحصل التجزئة نتيجة استخدام احد الطرفين حقه في انتهاء الجزء المتبقي من العقد قبل انتهاء مدته، كانهاء عقد الوكالة^٣، الا ان هذه الارادة التي تؤدي الى اعمال التجزئة، هي ليست الاساس القانوني لحصول التجزئة، وانما هي مصدر من مصادر تجزئة العقد، حيث يرى البعض^٤ بانه هناك فرق بين المصدر والاساس، فيعتبر الاخير بانه هو العلة او الحكمة او الفلسفة، ورابعها، ان فكرة الارادة كاساس للالتزام العقدي بدأ يواجه انتقاداً لدى البعض^٥ حيث انكروا عليه هذه الصفة، سواء كان ذلك في نشأة الالتزام او قدره او سقوطه، اذن فكيف الحال باعتباره اساس لتجزئة العقد.

وفي حقيقة الامر، اننا لا ننكر الارادة والاساسات الاخرى لتجزئة العقد التي اوردناها من خلال عرضنا لاراء الفقهاء، الا اننا نرى بان كل منها تعبر عن اساس لحالة معينة من حالات تجزئة العقد، وان هناك اساس قانوني واحد يقف وراء مسلك المشرع في اقرار تجزئة العقد من عدمه، وهو العدالة العقدية.

حيث ان تجزئة العقد هي عملية قانونية لا بد ان تستند الى اساس يمكن ان يخدم العلاقة العقدية ككل، وان يحميها بالوقت ذاته، ويجب ان يكون هذا الاساس مجرد من ارادة المتعاقدين، ذلك ان الارادة وان كانت تستطيع انشاء الرابطة العقدية، الا ان العدالة فوق ذلك، وكذلك ان تحقيق العدالة العقدية هو الهدف المنشود من العملية التعاقدية، ويسعى المشرع الى تحقيقها، وهو يعبر عن ارادة المتعاقدين، ومقتضى العدالة ان يحصل كل طرف في العقد على

^١ المادة (١٠٧٠) من القانون المدني العراقي، والمادة (٨٣٤) من القانون المدني المصري، والمادة (٣/٨١٣) من القانون المدني الفرنسي.

^٢ المادة (٥٤٧) من القانون المدني العراقي، والمادة (٤٣٨) من القانون المدني المصري.

^٣ المادة (٩٤٧) من القانون المدني العراقي، والمادة (٧١٥) من القانون المدني المصري، والمادة (٢٠٠٤) من القانون المدني الفرنسي.

^٤ د.مصطفى ابراهيم الزلمي، نظرية الالتزام برد غير المستحق، نشر احسان للنشر والتوزيع، عراق، ٢٠١٤، ص ٧١.
^٥ د.عبدالرحمن عياد، اساس الالتزام العقدي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، دون سنة النشر، ص ٣١٥ ومابعدها.

المنفعة التي يرغب في الحصول عليها، وهذه لا تتحقق الا ببقاء العقد قائماً عن طريق المحافظة على حياته، ويتدخل المشرع في العملية العقدية، سواء اكان ذلك في مرحلة النشوء او التنفيذ، وذلك بهدف اعادتها الى مسارها الحقيقي متى ما خرجت عنها، ويتم ذلك اما عن طريق اسناد تجزئة العقد الى ارادة المتعاقدين او احدهما كما في حالة تجزئة العقد بالانتقاص، او عن طريق اعطاء الخيار لكلا المتعاقدين او احدهما كما في حالات الفسخ الجزئي، او عن طريق فرض التجزئة لاعتبارات معينة كالنظام العام، وغيرها من الحالات التي نرى بان معظمها تصب في مصلحة تحقيق العدالة العقدية، وذلك بالطريقة التي يراها المشرع مناسبة لتحقيق هذا الغرض.

المطلب الثاني

تمييز تجزئة العقد عن بعض ما يشتهر بها من اوضاع قانونية

ان السعة في عمومية تطبيق تجزئة العقد قد يجلب خلطاً بينها وبين اوضاع قانونية اخرى، التي قد يختلط تطبيقها مع تطبيق تجزئة العقد، فتشترك تجزئة العقد مع كل من البطلان الجزئي والفسخ الجزئي في ان كلاً منهما يتضمن زوالاً لجزء من العقد وبقاء للجزء الاخر، ولكنها تختلف عنها من نواح اخرى، وكذلك تشترك تجزئة العقد مع تصحيح العقد في ان كليهما يهدفان الى المحافظة على حياة العقد، ولكنهما يختلفان من عدة نواح. وعليه سنقسم هذا المطلب على ثلاثة فروع، في الفرع الاول نميز تجزئة العقد عن البطلان الجزئي، وفي الفرع الثاني نميزه عن الفسخ الجزئي للعقد، اما في الفرع الثالث فنخصه لتمييزه عن تصحيح العقد.

الفرع الاول: تمييز تجزئة العقد عن فسخه جزئياً

نظراً لعدم قيام القوانين المقارنة بايراد تعريف للفسخ، واكتفت بايراد احكامه^١، دأب الفقه القانوني في التصدي لتعريف الفسخ، فعرفه البعض^٢ على انه هو "انقضاء الرابطة التعاقدية لاستحالة التنفيذ او للامتناع عنه او للاخلال به"، وهو وسيلة استثنائية من وسائل انقضاء

^١ المواد (١٧٧-١٨٠) من القانون المدني العراقي، والمواد (١٥٧-١٦١) من القانون المدني المصري، والمادة (١١٨٤) من القانون المدني الفرنسي، والمواد (١٢٢٤-١٢٣٠) من قانون العقود الفرنسي لسنة ٢٠١٦.

^٢ د.حسن علي الذنون، النظرية العامة للفسخ، مرجع سابق، ص٢٤-٢٥.

الرابطة التعاقدية للأسباب الواردة في التعريف، فالفسخ يصيب العقود الملزمة للجانبين بعد ان انعقدت صحيحة فيمحو اثارها ويرجع الطرفين الى الحالة التي كانا عليها قبل ابرام العقد. الا ان عدم التنفيذ قد يكون جزئياً، ويجد القاضي ان الفسخ امر لا مناص منه، فعليه في هذه الحالة، اما ان يقضي بفسخ العقد كلياً، او ان يقتصر على فسخ الجزء غير المنفذ، اذا كان العقد قابلاً للانقسام بعد الموازنة بين مصالح الطرفين، وذلك بموجب سلطته التقديرية، والحل الاخير هو الفسخ الجزئي^١، ونحن لا نتفق مع ما اتجهت اليه محكمة التمييز في انكار الفسخ الجزئي، حيث ذهبت في احد قراراتها^٢ الى القول بان "طلب الفسخ الجزئي للعقد غير جائز قانوناً وللمدعي اما طلب فسخ العقد كلياً والمطالبة بالتعويض ان كان له مقتضى- او المطالبة بقيمة المحولتين...".

وذهب رأي^٣ الى القول بان الفسخ الجزئي هو "هو حل جزء من الرابطة العقدية في العقود الملزمة للجانبين نتيجة عدم قيام احد الطرفين بتنفيذ التزامه تنفيذاً كاملاً او تنفيذه بشكل معيب ويتم ذلك اما عن طريق القضاء او بموجب الارادة".

يتبين لنا مما تقدم ان تجزئة العقد تتفق مع الفسخ الجزئي في ان كليهما يهدفان الى المحافظة على حياة العقد، كما ان كلا منهما يجب ان يكون العيب الذي اصابهما جزئياً وليس كلياً، وكذلك لاعمال كليهما يجب ان يكون العقد قابلاً للتجزئة، كما ان كليهما مصدرهما الارادة والقانون، الا ان بين النظامين بعض الفوارق، اولها، ان الفسخ الجزئي يقتصر على العقد الصحيح دون العقد الباطل، اما تجزئة العقد فأنها ترد على العقد الصحيح والباطل، وبهذا تكون تجزئة العقد اوسع نطاقاً في التطبيق من الفسخ الجزئي^٤، وثانيها، ان تجزئة العقد ترد على العقود الملزمة للجانبين والملزمة لجانب واحد، بينما يرد الفسخ الجزئي على العقود الملزمة للجانبين فقط، فلا يتصور حصول الفسخ في العقود الملزمة لجانب واحد، حيث ان طرفاً واحداً هو الملتمزم،

^١ د. عبد الحي حجازي، مدى خيار الدائن بين التنفيذ والفسخ، مرجع سابق، ص ١٨٦-١٨٧.
^٢ قرار محكمة تمييز العراق، ١١٦٢/الهيئة الاستئنافية منقول/٢٠٠٨ في ٢٣/١٢/٢٠٠٨، منشور في مجلة التشريع والقضاء، العدد الثاني، لسنة ٢٠٠٩، العراق، ص ١٢٠.
^٣ عبدالله جبار خشان، مرجع سابق، ص ١٠.
^٤ المصدر السابق نفسه، ص ٢٠.

فاذا لم يقيم الاخير بتنفيذ التزامه، لا يكون للطرف الاخر اية مصلحة في طلب الفسخ، لانه لا يوجد على عاتقه اي التزام يتحلل منه بالفسخ، وبهذا يكون من مصلحته ان يستمر بطلب تنفيذ العقد^١، وثالثها، انه لا يتصور ان يحصل الفسخ الجزئي بحكم القانون، واذا ما حدث فانه يكون انفساخاً وليس فسخاً، بينما في تجزئة العقد، فانه من الممكن ان تحصل بحكم القانون، كعقد الايجار المبرم لمدة تزيد على ثلاث سنوات من قبل من له حق الادارة فقط، حيث تنتقص مدة العقد الى ثلاث سنوات بحكم القانون^٢، وبناءً على ما سبق، فاننا نرى بان الفسخ الجزئي يدخل ضمن دائرة تطبيقات تجزئة العقد ويعد احدي حالاته.

الفرع الثاني: تمييز تجزئة العقد عن انتقاصه

لم يرد في القوانين المقارنة ذكر مصطلح انتقاص او انقاص العقد، الا انها نضمت فكرة انتقاص العقد في نص عام^٣، وجعلت هذه الفكرة مبدأً عاماً يتم بموجبه معالجة التصرفات المعيبة جزئياً بعيب البطلان.

وقد تعرض الفقه القانوني لتعريف انتقاص العقد، وتباينت تعاريفهم لهذا الوضع القانوني، فذهب رأي^٤ الى القول بان الانتقاص هو "اثر من الآثار العرضية التي تترتب على العقد الباطل في جزء منه وهو اجراء ينصب على تصرف او عقد يتضمن في احد اجزائه عيباً يبطله فيستبعد من التصرف للبقاء على صحة الشق الاخر طالما امكن ذلك بأن يكون العقد قابلاً للأنقسام وان لا يكون الشق الباطل دافعاً للتعاقد".

وعرفه البعض الاخر^٥ على انه هو "حصر البطلان في الشق المعيب من التصرف وعدم مده الى الشق الاخر الصحيح، بهدف انقاذ التصرف من مصير البطلان الكامل".

^١ د. عبدالرزاق احمد السنهوري، الوجيز في النظرية العامة للالتزام، مرجع سابق، ٢٧٨-٢٧٩.

^٢ المادة (٧٢٤) من القانون المدني العراقي، والمادة (٥٥٩) من القانون المدني المصري.

^٣ المادة (١٣٩) من القانون المدني العراقي، والمادة (١٤٣) من القانون المدني المصري، والمادة (١١٨٤) من قانون العقود الفرنسي لسنة ٢٠١٦، اما القانون المدني الفرنسي قبل التعديل، فلم ينظم فكرة انتقاص العقد في نص عام، واكتفت بايراد تطبيقات له في نصوصه.

^٤ ندى عبدالكاظم حسين، مرجع سابق، ص ١٠.

^٥ د. عبدالعزيز المرسي، مرجع سابق، ص ١٦.

وذهب راي اخر^١ الى القول بان "آثارا اصلية قد تترتب على العقد الباطل بالرغم من بطلانه، وذلك بصفة استثنائية مراعاة لاعتبارات معينة. ونرى الآن صورة خاصة تترتب فيها على العقد الباطل بعض آثاره الاصلية دون بعضه الآخر. وهذه صورة لا يكون العقد فيها باطلاً بأكمله. وانما يكون باطلاً او قابلاً للإبطال في جزء منه وصحيحاً في الجزء الآخر. وفي هذه الحالة يستبعد الجزء الباطل، اما الباقي من العقد فيظل صحيحاً باعتباره عقلاً مستقلاً. وهذا هو ما يقال انتقاص العقد"، وموجب هذا الرأي تم اعتبار الانقاص اثر من الاثار الاصلية التي تترتب على العقد الباطل.

وقد حصل لدى الفقه نوع من الخلط بين تعبيري (الانتقاص) و(البطلان الجزئي)، فاعتبرهما رأي^٢ مصطلحين مترادفين، حيث يقول بانه "الانقاص بطلان جزئي للعقد، فكل منهما يؤدي الى نتيجة واحدة، ذلك ان انقاص الالتزام المغالي فيه يتم عن طريق اسقاط جزء من هذا الالتزام، وهذا ما يحدث في حالة وجود شق باطل، اذ يتم اسقاط هذا الشق"، في حين ان رأي آخر^٣ يرى بانه على الرغم من ان كليهما يؤديان الى نتيجة واحدة وهي حذف او بتر الشق الباطل من العقد والبقاء على الشق الاخر، الا ان هناك فارقاً بينهما، والذي يتمثل في ان الانتقاص يحصل نتيجة البطلان الجزئي، وهذا يجعل من الانتقاص نتيجة واثر لحصول البطلان الجزئي، فلا وجود للانتقاص بغير حصول البطلان الجزئي، وهذا يؤدي الى اعتبار البطلان الجزئي وسيلة من وسائل الانتقاص، وبرغم من هذا الاختلاف بين الانتقاص والبطلان الجزئي، الا انه من الممكن التعبير عن الانتقاص بالبطلان الجزئي، على حسب هذا الرأي.

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد، بانه هناك رأي فقهي^٤ ينكر حصول البطلان الجزئي، ولا يعتبر الانتقاص بطلاناً جزئياً، فالبطلان لديه من نوع واحد، وهو البطلان الكلي فقط.

يتبين لنا من هذا العرض الموجز لانتقاص العقد وموقف القوانين المقارنة منه، ان هناك مساحة مشتركة بين تجزئة العقد وانتقاص العقد، حيث يتفقان في ان كل منهما يرد على عقد

^١ د.عبدالمعمر فرج الصدة، نظرية العقد في قوانين البلاد العربية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٤، ص٤٣٦.

^٢ عادل حسن علي السيد، مرجع سابق، ص٣٢.

^٣ د.عبدالعزیز المرسي، مرجع سابق، ص٢٤-٢٥.

^٤ د.جميل الشقاوي، نظرية بطلان التصرف القانوني، اطروحة دكتوراه قدمت الى كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٥٦، ص٨١-٨٥.

يقبل التجزئة والانقسام، وكلاهما عند اعمالهما يؤديان الى نفس النتيجة وهو زوال او ازالة الجزء المعيب من العقد وبقاء الجزء الاخر بوصفه عقد مستقلاً يرتب آثاراً، وهذا يعني ان في كلا الوضعين يحصل التعيب في جزء من العقد، وايضاً كلاهما الهدف من اعمالهما هو المحافظة على حياة العقد، اي استبقاء العقد الى اكبر قدر ممكن.

ولكن يختلفان في مساحة اعمالهما، فنطاق تطبيق تجزئة العقد اكبر من انتقاص العقد، حيث ان التجزئة تحصل عند تعيب جزء من العقد سواء اكان ذلك بعيب البطلان او الانحلال، اما انتقاص العقد، فانه من الممكن اعماله فقط عند تعيب جزء من العقد بعيب البطلان^١، وعليه فاننا نرى بان انتقاص العقد يقع ضمن دائرة تطبيقات تجزئة العقد.

الفرع الثالث: تمييز تجزئة العقد عن تصحيحه

لم يرد في القوانين المقارنة تعريف لتصحيح العقد، وكذلك لم تأت بنص قانوني يتضمن مبدأ عاماً حول تصحيح العقد، ولكن اوردت تطبيقات له في عدة نصوص من قانونها المدني^٢. وهنا ايضاً لعب الفقه القانوني دور المعتاد في ايجاد التعريفات المناسبة للمصطلحات القانونية، فعرف رأي^٣ تصحيح العقد على انه هو "زوال البطلان الذي يتهدهده اي ان القابل للابطال-بعد التصحيح-غير قابل له"، وذهب البعض الاخر^٤ الى القول بان "تصحيح العقد يكون بادخال عنصر جديد عليه يؤدي قانوناً الى جعله صحيحاً". وعرف رأي اخر^٥ تصحيح العقد بانه هو " زوال البطلان او التهديد به بوسائل تستند الى ارادة المشرع يترتب عليها الابقاء على العقد مصححاً باثر رجعي"، وانتقد هذا الرأي التعريفين

^١ عبدالامير جفات كروان، مرجع سابق، ص ٦٣.

^٢ ينظر في بعض تطبيقات تصحيح العقد في القوانين المقارنة، المواد (١٢٥، ١٣٩، ١٦٧، ١٧٢، ١٧٧، ١٠٧٧) من القانون المدني العراقي، والمواد (١٢٩، ١٤٣، ١٤٩، ٢٢٧، ٨٤٥) من القانون المدني المصري، والمواد (٨٨٧-٨٩١) من القانون المدني الفرنسي، والمادة (١١٨٤) من قانون العقود الفرنسي لسنة ٢٠١٦.

^٣ د.عبدالعزيز المرسي، مرجع سابق، ص ١٧.

^٤ د.عبدالرزاق احمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الاول، المجلد الاول، مرجع سابق، ص ٥٥٠، هامش (١).

^٥ د. منصور حاتم محسن، فكرة تصحيح العقد، دار شتات للنشر والبرمجيات، دار الكتب القانونية، مصر- ٢٠١٠، ص ٢٠-٢٧.

السابقين لكونهما لا يشتملان على جميع حالات تصحيح العقد وتطبيقاته، فتصحيح العقد لا يقتصر على حالة اضافة او ابدال عنصر من عناصر العقد، ولا يقتصر- التصحيح على العقود المهدة بالبطلان، بل ان التصحيح يرد على العقد الباطل عن طريق تغيير في عنصر من عناصره، ويكون هذا التغيير الذي يؤدي الى التصحيح اما عن طريق اضافة او تكملة عنصر- في العقد، او ابدال عنصر قديم في العقد بعنصر جديد، او بانتقاص او استبعاد الجزء الباطل، وكذلك يرد التصحيح على العقد المهده بالبطلان اي الموقوف (القابل للابطال) عن طريقين، الاول عن طريق التغيير في عنصر من عناصره (الاضافة والابدال والانقاص)، والثاني عن طريق الاجازة والتقدم. وعرف البعض الاخر¹ التصحيح على انه هو "العمل الذي يهدف الى حذف العيوب التي يتضمنها العقد وبذلك يظهر شرط من شروط التصحيح وهو وجود خلل في التوازن بين الموجبات المتبادلة، يكون التصحيح الوسيلة لعلاجه".

يتضح لنا مما سبق، ان تجزئة العقد يشترك مع تصحيح العقد في ان كلاهما يهدفان الى استبقاء العقد الى اكبر قدر ممكن، وكذلك يؤديان الى نفس النتيجة وهو تصحيح مسار العقد، وكلاهما يطرأ على العقود الصحيحة والباطلة، حيث يعتبر البعض² ان العقد المهده بالبطلان يعتبر عقدا صحيحا لانه مشوب بالبطلان وليس باطلا، وكذلك كلاهما يفترض لاعمالهما تعيب العقد، الا انهما يختلفان من عدة نواحي، اولها، انه يشترط لاعمال التجزئة ان يكون التصرف معيبا جزئياً، بينما في التصحيح لا يشترط ذلك في جميع الحالات، وثانيها، ان التجزئة تشمل زوال او ازالة جزء من العقد حصراً، على العكس من التصحيح، حيث لا يتطلب ذلك في جميع حالاته، وثالثها، ان التصحيح لا يشترط لاعماله ان يكون العقد قابلاً للتجزئة في حالة التصحيح بالاضافة والابدال والاجازة والتقدم، بينما في التجزئة يشترط ذلك.

وعليه فانه يتبين لنا، بانه نطاق تصحيح العقد اوسع من تجزئة العقد، فالتجزئة وسيلة من وسائل تصحيح العقد، والغاية والهدف من اعماله هو تصحيح العقد المعيب جزئياً.

¹ د.رهما فرج مكي، تصحيح العقد، الطبعة الاولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ٢٠١١، ص ١٧.

² د. منصور حاتم محسن، مرجع سابق، ص ٣١٤، هامش (١).

الخاتمة

توصلنا من خلال هذا البحث الى الاستنتاجات والتوصيات الآتية:

أولا / الإستنتاجات :

١- ان فكرة تجزئة العقد تطبيقاتها موجودة في نصوص متفرقة للقوانين المقارنة، ولكن لم يتم جمع تطبيقاتها تحت مسمى وضع قانوني او نظرية مكتملة الجوانب. وعن تعريف تجزئة العقد كاصطلاح قانوني، فلم نجد تعريفاً لها ضمن نصوص القانون المدني للقوانين المقارنة، بالرغم من انه تم التطرق الى مصطلح تجزئة العقد او مرادفاته او تجزئة الالتزامات العقدية في عدة مواضع من نصوص هذه القوانين.

٢- ان الأصل هو عدم تجزئة العقد، اي وجوب ان يكون تنفيذ العقد بالكامل هو الطريق الطبيعي لزوال الرابطة العقدية وانتهائها كما يراد لها، فالعقد ينقضي- بتنفيذ الالتزامات التي ينشئها، وهذا هو مصيره المألوف، فالتنفيذ الكامل يحقق الغاية التي ابرم من اجلها العقد، بيد ان الامور لا تسير وفق هذا الاصل دائماً، اذ قد يعترض تنفيذ العقد بعض الاحوال التي قد تؤدي الى عدم تنفيذه بالكامل وبالتالي تنفيذه جزئياً، وبهذا يكون الاستثناء هو تجزئة العقد، ولكن عند حصول هذا الاحوال يصبح اعمال التجزئة هو الاصل، والاستثناء هو عدم اعماله، فهناك بعض الحالات ضمن هذه الاحوال قد يفرض المشرع عدم التجزئة اعتبارات معينة كالنظام العام على الرغم من توافر شروط التجزئة، اي يصبح عدم التجزئة هو استثناء على الاستثناء الذي هو التجزئة.

٣- وبالنسبة لقابلية الالتزامات العقدية للتجزئة، فان الاصل هو قابليتها للتجزئة، الا اذا تبين من قصد المتعاقدين انها غير قابلة للتجزئة او من الغرض الذي رمي اليه المتعاقدان في جعل الالتزام غير قابل للتجزئة.

٤- تعد تجزئة العقد حلاً وسطاً بين بقاء العقد كله وما يترتب عليه من عراقيل في التنفيذ بسبب التعيب الجزئي، وبين الزوال الكامل للعقد وما يترتب عليه من آثار في مقدمتها صعوبة اعادة الحال الى ما كان عليه قبل التعاقد، وهذا يعني تجزئة العقد يساهم في الحفاظ على حياة العقد، واستبقائه الى اكبر قدر ممكن اذا تعيب جزئياً، فبقاء جزء من العقد اولى من زواله كله.

٥- ان الاساس القانوني الذ سقف وراء مسلك المشرع في اقرار التجزئة من عدمه يرجع الى هدف تحقيق العدالة العقدية.

٦- ان نطاق تجزئة العقد يشمل العقد البسيط او المركب، وان الجزء الذي يزول يصح ان يكون جزء او احدى الالتزامات العقدية، او ان يكون جزءاً او شرطاً من شروط التقييد او التعليق، او جزءاً من شروط الانعقاد، اي جزءاً من اركان العقد وليس الركن بكامله.

ثانياً / التوصيات :

١- نوصي المشرع العراقي بضرورة تنظيم فكرة تجزئة العقد وذلك عن طريق جمع تطبيقاته وتحديد شروطه ونطاقه والاساس القانوني الذي يستند عليه في نظرية مكتملة الجوانب، وذلك للدور الذي تساهم فيه هذه الفكرة القانونية في الحفاظ على حياة العقد واستقرار المراكز القانونية للمتعاقدين، وتفادياً للاجتهادات الفقهية والقضائية.

٢- نوصي المشرع العراقي بان يتبنى مفهوماً واسعاً لتجزئة العقد، لكي يشمل جميع حالات التعيب الجزئي للعقد، سواء كان بعيب البطلان او الانحلال، وكذلك ايراد عبارة (الجزء) بدلاً من (الشق)، واستخدام المعيار الموضوعي والشخصي- في اقرار التجزئة من عدمه، وذلك بتعديل نص المادة (١٣٩) من قانونه المدني، ليحل محله النص التالي:

(اذا كان العقد في جزء منه معيباً بعيب البطلان او الانحلال، فهذا الجزء وحده هو الذي يزال، اما الباقي من العقد فيظل صحيحاً باعتباره عقداً مستقلاً، الا اذا تبين من الارادة الصريحة والضمنية للمتعاقدين ان العقد غير قابل للتجزئة، او من الوجهة المادية او القانونية، ما لم ينص القانون على غير ذلك).

قائمة المصادر والمراجع

• القرآن الكريم

اولاً- مراجع اللغة :

١. أبو الفضل جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، الجزء الثالث، الطبعة الثالثة، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ.
٢. محمد بن ابي بكر بن عبدالقادر الرازي، مختار الصحاح، الجزء الاول، الطبعة الخامسة، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٩.
٣. محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، الجزء الثامن عشر، دارالهداية، دون مكان النشر، دون سنة النشر، ص٢٤٥.

ثانياً- المراجع القانونية:

١. د.احمد شوقي محمد عبدالرحمن، قواعد تفسير العقد الكاشفة عن النية المشتركة للمتعاقدين ومدى تأثير قواعد الإثبات عليها، المطبعة العربية الحديثة، مصر، ١٩٧٧.
٢. د.احمد يسري، تحول التصرف القانوني، مطبعة الرسالة، القاهرة، ١٩٥٨.
٣. د.أسامة أبو الحسن مجاهد، فكرة الالتزام الرئيسي في العقد وأثرها على اتفاقات المسؤولية، دون مكان النشر، ٢٠١٣.
٤. د.إيمان طارق الشكري، سلطة القاضي في تفسير العقد، مكتبة زين الحقوقية والادبية، بيروت، ٢٠١٨.
٥. د.حسن علي الذنون، النظرية العامة للفسخ، مطبعة نهضة مصر، مصر، ١٩٤٦.
٦. د.حسن علي الذنون، اصول الالتزام، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٠.
٧. حسين عامر، القوة الملزمة للعقد، الطبعة الاولى، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٤٩.
٨. د.حسين عبدالله عبدالرضا الكلابي، النظام العام العقدي، مكتبة السيسبان، بغداد، ٢٠١٣.
٩. د.ريما فرج مكي، تصحيح العقد، الطبعة الاولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ٢٠١١.
١٠. د.سليمان مرقس، نظرية العقد، دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة، ١٩٥٦.

١١. د. سمير عبد السيد تناغو، مصادر الالتزام، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، ٢٠٠٩.
١٢. د. عادل حسن علي السيد، احكام انقاص العقد الباطل، مكتبة زهراء الشرق، دون مكان النشر، ١٩٩٨.
١٣. د. عبد الحى حجازي، عقد المدة او العقد المستمر والدوري التنفيذ، مطبعة جامعة فؤاد الاول، القاهرة، ١٩٥٠.
١٤. د. عبدالرحمن عياد، اساس الالتزام العقدي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، دون سنة النشر.
١٥. د. عبدالرزاق احمد السنهوري، التصرف القانوني والواقعة القانونية، مطبعة البرلمان اول محمد، دون مكان النشر، ١٩٥٣-١٩٥٤.
١٦. د. عبدالرزاق احمد السنهوري، مصادر الحق في الفقه الاسلامي، الجزء الرابع، الطبعة الثانية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ١٩٩٨.
١٧. د. عبدالرزاق احمد السنهوري، نظرية العقد، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ١٩٩٨.
١٨. د. عبدالرزاق احمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الاول، المجلد الاول، الطبعة الثالثة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٠.
١٩. د. عبدالرزاق احمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الاول، المجلد الثاني، الطبعة الثالثة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٠.
٢٠. د. عبدالرزاق احمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء السادس، المجلد الثاني، الطبعة الثالثة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٠.
٢١. د. عبدالرزاق احمد السنهوري، الوجيز في النظرية العامة للالتزام، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٤.
٢٢. د. عبدالعزيز المرسي، نظرية انقاص التصرف القانوني في القانون المدني المصري، دون مكان النشر، ٢٠٠٦.

٢٣. د. عبدالمجيد الحكيم وعبدالباقي البكري ومحمد طه البشير، الوجيز في نظرية الالتزام، مصادر الالتزام، الجزء الاول، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، دون سنة النشر.
٢٤. د. عبدالمعمر فرج الصدة، نظرية العقد في قوانين البلاد العربية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٤.
٢٥. د. عصام انور سليم، قاعدة عدم تجزئة التصرف القانوني، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠١٦.
٢٦. عوني محمد الفخري، ارادة الاختيار في العقود الدولية التجارية والمالية، الطبعة الاولى، مكتبة زين الحقوقية والادبية، بيروت، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٢.
٢٧. فوزي كاظم المياحي، انحلال العقد (الفسخ والاقالة)، مكتبة الصباح، بغداد، ٢٠١٥.
٢٨. د. محمد احمد عابدين، زوال العقد، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠١٣.
٢٩. د. محمد حسن قاسم، القانون المدني، العقد، الجزء الاول، المجلد الاول، الطبعة الثانية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٨.
٣٠. د. محمد حسن قاسم، القانون المدني، العقد، الجزء الاول، المجلد الثاني، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٨.
٣١. د. مصطفى ابراهيم الزلمي، نظرية الالتزام برد غير المستحق، نشر احسان للنشر والتوزيع، عراق، ٢٠١٤.
٣٢. د. مصطفى عبدالسيد الجارحي، فسخ العقد، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨.
٣٣. د. منصور حاتم محسن، فكرة تصحيح العقد، دار شتات للنشر والبرمجيات، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠١٠.
٣٤. د. ندى الشجيري، آثار بطلان العقد، الطبعة الاولى، دار السنهوري، بيروت، ٢٠١٦.

ثالثاً - الرسائل والاطاريح الجامعية :

١. د. جميل الشرفاوي، نظرية بطلان التصرف القانوني، اطروحة دكتوراه قدمت الى كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٥٦.

٢. عبدالامير جفات كروان، تجزئة العقد، رسالة ماجستير قدمت الى كلية القانون، جامعة بابل، ٢٠٠٨.
٣. عبدالجبار ناجي الملا صالح، مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود، رسالة ماجستير قدمت الى كلية القانون، جامعة بغداد، مطبعة اليرموك، ١٩٧٤.
٤. عبدالله جبار خشان، الفسخ الجزئي للعقد، رسالة ماجستير قدمت الى كلية القانون، جامعة القادسية، ٢٠١٩.
٥. عقيل حمد فاضل الدهان، عدم تجزئة التصرف القانوني في القانون المدني، اطروحة دكتوراه قدمت الى كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠٠٦.
٦. محمد عبدالملك محسن المحبشي، النظام القانوني لفسخ العقد في اطار المجموعة العقدية، اطروحة دكتوراه قدمت الى كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠٠٦.
٧. ندى عبدالكاظم حسين، نظرية انتقاص العقد، رسالة ماجستير قدمت الى كلية صدام للحقوق، جامعة صدام، ٢٠٠٠.

رابعاً - المجلات العلمية :

١. د. ابراهيم الدسوقي أبو الليل، مجال وشروط انقاص التصرفات القانونية، بحث منشور في مجلة الحقوق، تصدرها كلية الحقوق في جامعة الكويت، السنة الحادية عشر، العدد الثاني، ١٩٨٧.
٢. رشيد خواصي، الفسخ الجزئي للعقود المدنية، بحث منشور في مجلة القضاء المدني، السنة السابعة، العدد الثالث عشر، المغرب، ٢٠١٦.
٣. د. عبدالحى حجازي، مدى خيار الدائن بين التنفيذ والفسخ، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، تصدرها كلية الحقوق، جامعة عين شمس، السنة الاولى، العدد الاول، المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٥٩.

خامساً - القوانين :

١. القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ المعدل.
٢. القانون المدني المصري رقم (١٣١) لسنة ١٩٤٨.
٣. القانون المدني الفرنسي- لسنة ١٨٠٤ (القانون المدني الفرنسي- بالعربية، جامعة القديس يوسف، مركز الدراسات الحقوقية للعالم العربي، دالوز، بيروت، ٢٠١٢).
٤. قانون العقود الفرنسي- رقم (١٣١) لسنة ٢٠١٦، ترجمة للعربية، د.محمد حسن قاسم، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٨.
٥. قانون الالتزامات السويسري لسنة ١٩١١.

سادساً - مواقع الانترنت :

١. منصور حاتم محسن، مبدأ تجزئة العقد، مقال منشور على العنوان الالكتروني التالي :
<http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/filesshare/articles/جزئة%٢٠العقد.pdf>

سابعاً - القرارات القضائية :

١. قرار محكمة تمييز العراق، رقم ٧٧٢/مدنية ثانية/١٩٧٣ في ١٤/٣/١٩٧٤، مجموعة الاحكام العدلية، العدد الاول، السنة السادسة، ١٩٧٤.
٢. قرار محكمة تمييز العراق، رقم ٩١٥/مدنية ثانية/١٩٧٤م في ١/٤/١٩٧٥ م، مجموعة الاحكام العدلية، العدد الثاني، السنة السادسة، ١٩٧٥.
٣. قرار محكمة تمييز العراق، ١١٦٢/الهيئة الاستئنافية منقول/٢٠٠٨ في ٢٣/١٢/٢٠٠٨، منشور في مجلة التشريع والقضاء، العدد الثاني، لسنة ٢٠٠٩، العراق.